



أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في القطاع الصناعي -
دراسة ميدانية في الشركات العاملة في منطقة القسطل

أُعدت من قِبل

فراس سلمان الرقبان

أشرف عليها

الأستاذ الدكتور: عبد الحكيم مصطفى جودة

قدّمت هذه الرسالة

إلى كلية الأعمال كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

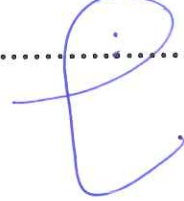
كانون الثاني - 2021

نموذج التفويض

أنا فراس سلمان الرقبان، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونيًا للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية، أو الأشخاص عند طلبها.

التاريخ: 2021/1/ 18

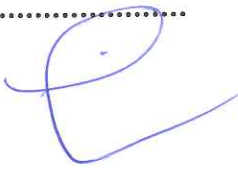
التوقيع:



I, Firas Salman Al-Raqban, authorize Israa University to provide hard and electronic copies of my message to libraries, organizations, bodies concerned with research and scientific studies, or individuals upon request.

Date: 18/1/2021

Signature:



قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والتي تحمل عنوان:-

(أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في القطاع الصناعي - دراسة ميدانية في الشركات العاملة في منطقة القسطل).

وقد أجزيت بتاريخ 18 / 1 / 2021

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور عبدالحكيم مصطفى جودة

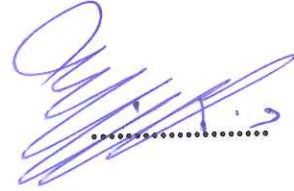

أستاذ المحاسبة/ رئيساً ومشرفاً

الدكتور صالح محمد السيد
أستاذ المحاسبة مشارك/ عضواً

الأستاذ الدكتور غسان فلاح المطارنة

أستاذ المحاسبة/ مناقشاً خارجياً

التوقيع



نموذج اقرار السلامة اللغوية

لقد قمت بمراجعة رسالة الطالب فراس سلمان مفلح الرقبان بعنوان " أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في القطاع الصناعي- دراسة ميدانية في الشركات العاملة في منطقة القسطل ".

وأصبحت سليمة من الناحية اللغوية

الاسم: الاستاذ الدكتور عبدالرؤف زهدي

التاريخ: 

التوقيع: ٧٢٥ / ٤١ / ٢٠٢٥

الإهداء

إلى روح أبي العطوف.... قدوتي، ومثلي الأعلى في الحياة؛ فهو من علّمني كيف
أعيش بكرامة وشموخ.

إلى روح أمي الحنونة..... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها حقها، فهي ملحمة الحب
وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء.

إلى إخوتي.... سندي وعضدي ومشاطري أفراحي وأحزاني.

إلى زوجتي.... أسمى رموز الإخلاص والوفاء ورفيقة الدرب.

إلى أولادي..... فلذات الأكباد.

إلى جميع الأخلاء؛ أهدي إليكم هذا البحث.

الشكر والتقدير

أتوجّه بالشكر إلى من رعاني طالبًا في برنامج الماجستير، ومعدًا هذا البحث أستاذي ومشرفي
الفاضل الأستاذ الدكتور: عبدالحكيم مصطفى جودة، الذي له الفضل - بعد الله تعالى - على البحث
والباحث منذ كان الموضوع عنوانًا وفكرة إلى أن صار رسالة وبحثًا فله منّي الشكر كلّه والتقدير
والعرفان.

وأتوجّه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي الفضلاء في قسم المحاسبة في كلية الأعمال في جامعة
الإسراء الذين لم يألوا جهداً في توجيهي وإمدادي بما احتجت إليه.

وأ تقدّم بشكري الجزيل في هذا اليوم إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء
لتفضّلهم عليّ بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسدّ خللها، وتقويم معوجّها، وتهذيب نتواتها
والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلاً الله الكريم أن يثيبهم عني خيراً.

ويوجب عليّ الاعتراف بالفضل أن أشكر الزملاء في بلدية الجيزة الجديدة قسم
المسقّفات.

فهرس المحتويات

| | | |
|----|----------------------------------|-------|
| ب | نموذج التفويض | |
| ج | قرار لجنة المناقشة | |
| د | نموذج اقرار السلامة اللغوية | |
| هـ | الإهداء | |
| و | الشكر والتقدير | |
| ز | فهرس المحتويات | |
| ك | قائمة الجداول | |
| م | قائمة الأشكال | |
| ن | قائمة الملاحق | |
| س | الملخص | |
| 2 | الفصل الأول الإطار العام للدراسة | |
| 2 | 1.1 المقدمة: | |
| 3 | 1.2 مشكلة الدراسة: | |
| 4 | 1.3 أهمية الدراسة: | |
| 5 | 1.4 أهداف الدراسة: | |
| 6 | 1.5 فرضيات الدراسة: | |
| 7 | 1.6 متغيرات الدراسة: | |
| 7 | 1.7 أنموذج الدراسة: | |
| 8 | 1.8 التعريفات الإجرائية: | |
| 9 | 1.9 حدود الدراسة: | |

| | |
|---------|--|
| 11..... | الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة |
| 11..... | 2.1 الإطار النظري |
| 11..... | 2.1.1 تمهيد |
| 12..... | 2.1.2 الموازنة: |
| 13..... | 2.1.3 تعريف الموازنة: |
| 13..... | 2.1.3.1 الموازنات التشغيلية: |
| 28..... | 2.1.3.2 الموازنة النقدية: |
| 34..... | 2.1.3.3 الموازنة الرأسمالية: |
| 36..... | 2.1.4 نبذة عن الشركات في منطقة القسطل الصناعية |
| 37..... | 2.2 الدراسات السابقة |
| 37..... | 2.2.1 الدراسات باللّغة العربيّة: |
| 43..... | 2.2.2 الدراسات باللّغة الأجنبية: |
| 47..... | 2.2.3 ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة |
| 49..... | الفصل الثالث الطريقة والإجراءات |
| 49..... | 3.1 تمهيد |
| 49..... | 3.2 منهج الدراسة: |
| 50..... | 3.3 مصادر جمع البيانات والمعلومات: |
| 50..... | 3.3.1 المصادر الثانوية: |
| 50..... | 3.3.2 المصادر الأولية: |
| 51..... | 3.4 مجتمع وعينة الدراسة: |
| 51..... | 3.5 أداة الدراسة: |
| 52..... | 3.6 صدق وثبات أداة الدراسة |

| | |
|---|----|
| 3.7 أساليب المعالجة الاحصائية: | 55 |
| الفصل الرابع النتائج واختبار فرضيات الدراسة | 58 |
| 4.1 تمهيد | 58 |
| 4.2 وصف خصائص عينة الدراسة: | 58 |
| 4.3 وصف متغيرات الدراسة: | 62 |
| 4.3.1 المتغير المستقل (خصائص الشركة) | 62 |
| 4.3.2 المتغير التابع (الموازنات) | 64 |
| 4.4 اختبار فرضيات الدراسة: | 70 |
| 4.4.1 النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية | 71 |
| 4.4.2 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: | 73 |
| 4.4.3 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية: | 76 |
| 4.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة: | 78 |
| 4.4.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة: | 81 |
| الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات | 85 |
| 5.1 مناقشة النتائج | 85 |
| 5.1.1 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية | 85 |
| 5.1.2 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى: | 86 |
| 5.1.3 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية: | 86 |
| 5.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة: | 87 |
| 5.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة | 88 |
| 5.2 التوصيات: | 89 |
| المراجع | 90 |

| | |
|----------|-------------------|
| 90..... | المراجع العربية |
| 95..... | المراجع الأجنبية: |
| 97..... | الملاحق |
| 104..... | Abstract |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|---|------------|
| 54 | معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا | 1 |
| 58 | التكرارات والنسب المئوية حسب خصائص عينة الدراسة | 2 |
| 62 | التكرارات والنسب المئوية حسب خصائص الشركة | 3 |
| 64 | المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المتغير التابعة مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابية. | 4 |
| 65 | المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات المتعلقة بمجال الموازنات التشغيلية مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابية. | 5 |
| 67 | المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات المتعلقة في الموازنات النقدية مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابية. | 6 |
| 69 | المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية لل فقرات المتعلقة بمجال الاستجابة مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابية. | 7 |
| 71 | جدول ملخص للفرضية الرئيسية ككل ^b (Model Summary) | 8 |
| 72 | تحليل التباين ANOVA خاص بالفرضية الرئيسية | 9 |
| 72 | جدول المعاملات خاص بالمتغير المستقل ككل ^a (Coefficient) | 10 |
| 73 | جدول ملخص النموذج خاص ببعد (نوع نشاط) (Model Summary) | 11 |
| 74 | تحليل التباين ANOVA خاص بالبعد (نوع نشاط) | 12 |
| 75 | جدول المعاملات خاص بالبعد (نوع النشاط) ^a (Coefficient) | 13 |
| 76 | جدول ملخص النموذج خاص بالبعد (عمر الشركة) ^b (Model Summary) | 14 |
| 77 | تحليل التباين ANOVA خاص بالبعد (عمر الشركة) | 15 |
| 77 | جدول المعاملات خاص بالبعد (عمر الشركة) ^a (Coefficient) | 16 |
| 78 | جدول ملخص النموذج خاص بالبعد (حجم الشركة) ^b (Model Summary) | 17 |
| 79 | تحليل التباين ANOVA خاص بالبعد (حجم الشركة) | 18 |

| | | |
|----|--|----|
| 80 | جدول المعاملات خاص بالبعد (حجم الشركة) ^a (Coefficient) | 19 |
| 81 | جدول ملخص النموذج خاص بالبعد (هيكل ملكية) ^b (Model Summary) | 20 |
| 82 | تحليل التباين ANOVA خاص بالبعد (هيكل الملكية) | 21 |
| 82 | جدول المعاملات خاص بالبعد (هيكل الملكية) ^a (Coefficient) | 22 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | الأشكال | الرقم |
|--------|----------------|-------|
| 7 | أنموذج الدراسة | 1 |

قائمة الملاحق

| الصفحة | الملاحق | رقم |
|--------|-----------------|-----|
| 97 | الاستبانة | 1 |
| 103 | أسماء المحكّمين | 2 |

أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في القطاع الصناعي - دراسة ميدانية في الشركات

العاملة في منطقة القسطل

إعداد الطالب

فراس سلمان الرقبان

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الحكيم جودة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل. وكذلك هدفت إلى التعرف على أنواع الموازنات المطبقة في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة الظاهرة واختبار الفرضيات، تم استخدام استبانة تكوّنت من مجموعة من الفقرات للاستدلال على متغيرات الدراسة. استهدفت الدراسة الشركات الصناعية في منطقة القسطل والبالغ عددها (200) شركة، تم توزيع الاستبانات على جميع الشركات وبمعدل استبانة واحدة لكل شركة، استلم منها (137) استبانة، وتمّ قبول (125) استبانة قابلة للتحليل. استخدمت في الدراسة مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج تحليل البيانات (SPSS) اصدار 26.

توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمّها: أنّ هناك أثرًا لخصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية، ووجود أثر

لخاصية حجم الشركات ونوع نشاط الشركات وخاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية، وعدم وجود أثر لخاصية عمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

وفي ضوء هذه النتائج يوصي الباحث إلى الاهتمام بتطبيق نظام التكاليف المعياري (الانحرافات) في الشركات الصناعية في منطقة القسطل، والتركيز أكثر على معالجة الانحرافات الجوهرية بين النقدية الفعلية والمخطّط لها مسبقاً في الشركات الصناعية في منطقة القسطل، وضرورة قيام الشركات الصناعية في منطقة القسطل بدراسة الاقتراحات المقدّمة من المستويات الإدارية المختلفة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة



الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعدّ الصناعة دعامة أساسية من دعائم التطوّر الاقتصادي للدول، ويدلّ تطوّرهما على تقدم الدول التي تعتمد على الصناعة بالدرجة الأولى في نشاطها الاقتصادي، وفي الاقتصاد تعني الصناعة ذلك النشاط البشري الذي يترتّب على تغيير شكل المواد الخام أو طبيعتها بمختلف أنواعها أو بتغييرها جزئياً، وبدأت الصناعة عندما بدأ الإنسان بالتعرّف على المعادن وكيفية تصنيعها كالمنجل والمحراث حيث تمثّلت الصناعة في بدايتها بإنتاج الموادّ والأدوات من الموادّ الأولية والمحلية، وتطوّرت الصناعة بتطوّر أدواتها وأساليبها إلى أن جاءت الثورة الصناعية التي شملت سلسلة من التغيرات التي أدت إلى ابتكار أساليب جديدة في عملية الإنتاج، كما ساعدت التطوّرات التكنولوجية والمعرفية على توسيع نطاق الصناعات وإحداث ثورة كبيرة في الصناعة (حسين، 2016).

نتيجة لهذه التغيرات والتطوّرات التي شهدتها قطاع الصناعة، تحاول كافة الشركات الصناعية على مواكبة هذه التغيرات واحتوائها من خلال التخطيط المسبق والرقابة على شؤون الشركة الداخلية والخارجية لحماية مواردها، من هنا برزت أهميّة الموازنات التي تعتبر النهج الذي تتبّعه الشركات لوضع خطة واقعية للمستقبل، تتم وضع الأهداف المرغوبة ورصد التكاليف والموارد التي تحتاجها الشركة لبلوغها، إلى جانب كون موازنات الشركات أسلوباً رقابياً تنتهجه المؤسسة لمقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المتوقّع للكشف عن مواطن العجز والقصور، ووضع الخطط اللازمة لتجنّبها أو لكيفية التعامل معها أو التكيّف معها (جرادات ودرّة، 2014).

تعدّ الموازنة التشغيلية ترجمة رقمية لأهداف منظمات الأعمال في شكل خطة رقمية وكمية، تمثّل ما يجب أن يكون عليه الأداء في فترة مستقبلية - عادة ما تكون سنة - في ضوء الإمكانيات المتاحة للمنظمات والظروف البيئية المحيطة بها من خلال متابعة عملية التنفيذ، ثم التقييم للأداء (Graeme, 2015).

وتعدّ الموازنات النقدية في الشركات من الموازنات المهمّة لما تعطيه من معلومات تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية المتوقعة خلال فترة زمنية مستقبلية وتعدّ من الأدوات المهمّة في عملية التخطيط والرقابة ومن ثم تقييم الأداء وتحسينه (عليان، 2009).

تواجه المشاريع الرأسمالية مخاطر عالية وذلك لأنها تتطلب تعهّات أو ارتباطات بقيمة مالية ضخمة وليست كالمشتريات ذات أهمية نسبية قليلة ومن هنا تعدّ الموازنة الرأسمالية خطة للإنفاق الرأسمالي يتوجب أخذ الحيطة والحذر عند اتخاذ قرار بشأنها (خصاونه، 2010).

وبناء على ماسبق تم تحديد عنوان الدراسة بأثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في القطاع الصناعي دراسة ميدانية في الشركات العاملة في منطقة القسطل.

1.2 مشكلة الدراسة:

تعاني بعض الشركات الصناعية من صعوبة في التخطيط المستقبلي لأعمالها. وربما يكون هناك عدم دراية كافية من قبل الشركات الصناعية لأهميّة تطبيق الموازنات كأداة أساسية للتخطيط ورسم السياسات المستقبلية سواء قصيرة أو طويلة الأجل. وتزداد هذه المشكلة بشكل أكبر في الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة.

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات الآتية:

1. هل تقوم الشركات الصناعية في منطقة القسطل بتطبيق الموازنات بأنواعها؟
2. هل يوجد أثر لخصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية؟
3. هل يوجد أثر لخاصية نوع نشاط الشركة في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل؟
4. هل يوجد أثر لخاصية عمر الشركة في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل؟
5. هل يوجد أثر لخاصية حجم الشركة في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل؟
6. هل يوجد أثر لخاصية هيكل الملكية في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل؟

1.3 أهمية الدراسة:

يعدّ إعداد وتطبيق الموازنات بأنواعها من المواضيع ذات أهمية عالية لإدارات الشركات وخاصة في الشركات الصناعية صغيرة ومتوسطة الحجم، وتأتي هذه الدراسة لتقديم المساهمة العلمية المناسبة في كشف مستوى تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل وأثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات.

وكذلك تستمدّ الدراسة أهميتها من أهمية الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل، والتي تعدّ إحدى الدعامات المهمة والأساسية في الاقتصاد الأردني، كما وتعدّ هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تهتم بالمناطق الصناعية.

1.4 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على أنواع الموازنات المطبقة في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.
2. دراسة قيام الشركات الصناعية في منطقة القسطل بتطبيق الموازنات بأنواعها.
3. دراسة أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.
4. دراسة أثر خاصية نوع نشاط الشركة في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل.
5. دراسة أثر خاصية عمر الشركة في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل.
6. دراسة أثر خاصية حجم الشركة في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل.
7. دراسة أثر خاصية هيكل الملكية في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل.

1.5 فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تحاول الدراسة الحالية اختبار صحة الفرضية الرئيسية

الآتية:

" لا يوجد أثر لخصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية".

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر لخاصية نوع نشاط الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر لخاصية عمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

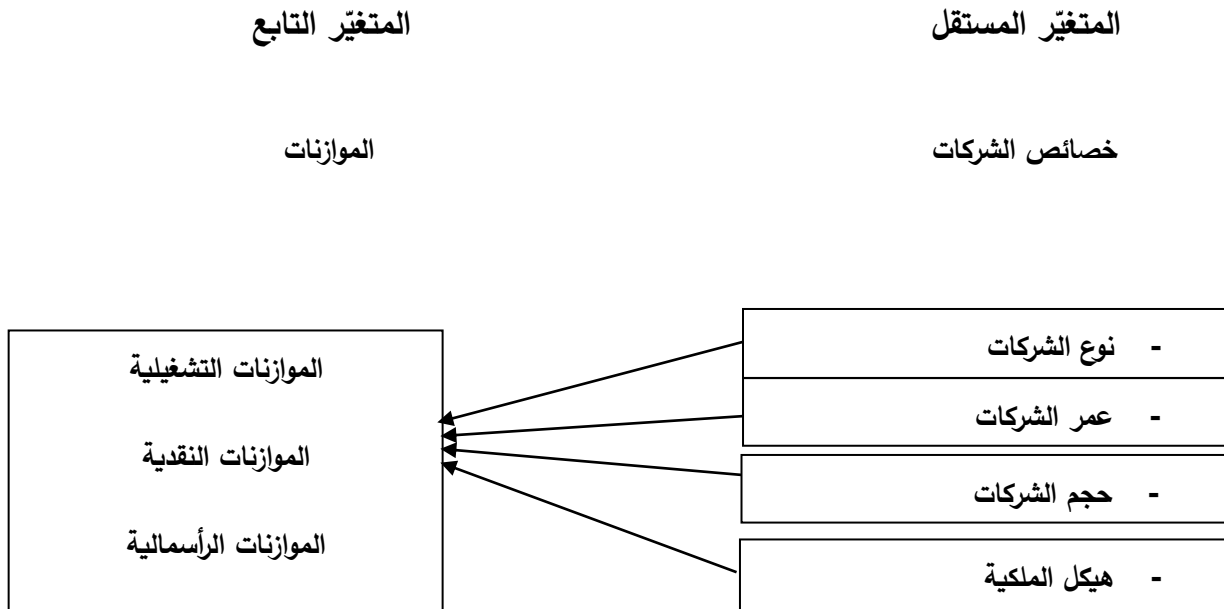
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر لخاصية حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر لخاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

1.6 متغيرات الدراسة:

تتكوّن الدراسة الحالية من متغيرات مستقلة تخصّ خصائص الشركة وهي (نوع الشركات وعمر الشركات وحجم الشركات وهيكل الملكية)، والمتغير التابع (الموازنات التشغيلية والموازنات النقدية والموازنات الرأسمالية) كما تظهر في نموذج الدراسة.

1.7 أنموذج الدراسة:



الأنموذج من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات الآتية:
دراسة (سبيل، 2017)، دراسة (الجوعاني، 2016)، دراسة (غزال، 2015)

1.8 التعريفات الإجرائية:

التخطيط: تحديد الأعمال أو الأنشطة والأساليب الواجب اتباعها إلى جانب تقدير الموارد واختيار البديل الأفضل لتحقيق أهداف معينة (حامد والحاج، 2016).

الموازنات التشغيلية: وهي الموازنات التي تخص العمل الجاري من مصروفات وإيرادات التشغيل. وتشمل الموازنات التشغيلية موازنة المبيعات والإنتاج والمواد والأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة والمصروفات الإدارية والبيعية وموازنة المخزون السلعي (الحسناوي، 2018).

الموازنات النقدية: تعني الموازنة النقدية في الموازنة التنبؤ بدخل ومصروفات الأعمال على المدى الطويل والقصير، حيث تساعد التوقعات الدقيقة للتدفقات النقدية الشركة على تحقيق أهدافها بالطريقة الصحيحة. (Barr and McClellan, 2018)

الموازنات الرأسمالية: الأسلوب الذي يستخدمه المديرون في اتخاذ القرارات طويلة الأجل، وهي تلك القرارات التي تتعلق بشراء الأصول الثابتة وتشمل الآلات والمعدات (محمد ومسير، 2018). وعليه سوف يقوم الباحث بالحديث عن متغيرات الدراسة وسيبدأ بالمتغيرات المستقلة وهي:

عمر الشركة: هناك مفهومين لعمر الشركة، الأول يعدّ عمر الشركة هو الفترة الممتدة منذ تاريخ تأسيس الشركة حتى تاريخه، بينما يقوم المفهوم الثاني على اعتبار أنّ عمر الشركة هو الفترة منذ تاريخ إدراج الشركة في سوق الأوراق المالية وحتى تاريخه (ابراهيم، 2014).

نوع الشركة: تنقسم الشركات من حيث طبيعة العمل الذي تقوم به إلى شركات مدنية وشركات تجارية، وتنقسم الشركات التجارية بدورها ومن حيث قيامها على الاعتبار الشخصي أو المالي إلى شركات أشخاص وشركات أموال وشركات ذات طبيعة مختلطة. (عليوة، 2015)

حجم الشركة: حجم الشركة هو أحد العناصر المهمة في تحديد حجم الشركات بغض النظر عن المدينة التي تقع فيها الشركة أو المنطقة يمكن أن يقاس حجم الشركة بعدة معايير مثل: عدد الموظفين، القيمة السوقية للشركة، نسبة دور أن المبيعات، مجموع الموجودات، عدد الأسهم، عدد الفروع، رأس المال المدفوع، مجموع القيمة السوقية لحقوق الملكية مضافاً إلى القيمة الدفترية للدين، والقيمة السوقية للأسهم المكتتب بها (عدون، 2018).

هيكل الملكية: تعدّ متغيرات هيكل الملكية مكوناً أساسياً في الحاكمية المؤسسية، وتعكس طبيعة المالكين وحصصهم في رأس المال، وقد تم التركيز في الأدبيات السابقة عليها لأهميتها في أداء الشركة سلباً أو إيجاباً، فمالكو الشركات غير متجانسين وتختلف أهدافهم ومتطلباتهم، والمالكون الكبار تحديداً يختلف أثرهم حسب طبيعتهم، فالمؤسسات لها تأثير يختلف عن ملكية الاجانب أو ملكية الحكومة (التكريتي، 2017).

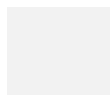
1.9 حدود الدراسة:

الحدود البشرية: تم توزيع الاستبانة على الإدارات المالية في الشركات الصناعية في منطقة القسطل الصناعية.

الحدود المكانية: شملت الدراسة منطقة القسطل الصناعية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة



الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 الإطار النظري

2.1.1 تمهيد

حتى تستطيع الإدارة تحقيق أهداف المنشأة لابدّ من القيام بعمليات التخطيط المسبق، والتنظيم والتوجيه، والرقابة الإدارية، ومن هنا ينظر إلى الموازنة التخطيطية على أنها ترجمة كمية ومالية للأهداف التي تسعى إدارة المنشأة الوصول إليها وتحقيقها، كما أنّ الموازنة أداة رقابية فعّالة للتأكد من حسن التخطيط والتنفيذ للخطط الموضوعة من قبل الإدارة. فالإدارة العليا تضع الأهداف الإستراتيجية للمنشأة لتقوم الإدارة الوسطى بترجمة هذه الأهداف إلى وسائل وخطوات قابلة للتطبيق، ويأتي دور الإدارة الدنيا للقيام بعملية التنفيذ. ويتم تحقيق ذلك من خلال موازنات تخطيطية تحدّد مسبقاً أوجه النشاطات المختلفة والأداء المطلوب من قبل الإدارات المختلفة في المنشأة (أبو حشيش، 2015).

وتمثّل الموازنات أحد أهم الأدوات التي تستخدمها المنظمات ومنشآت الأعمال على اختلاف أنواعها في ترجمة أهدافها في خطة عمل مستقبلية، ومن ثم تحقيق التماسك والتكامل لمختلف أوجه النشاط الذي تقوم به. فهي تمكّن الإدارة من معرفة آثار الأهداف التي تضعها في استخدام الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق التوافق بين هذه الأهداف والإمكانيات المتاحة لتحقيقها (ابن زاوي، 2016).

حيث ان تخطيط عناصر التكاليف المباشرة للموازنات لا يشكل أي صعوبة لان هذه العناصر بطبيعتها متغيرة وترتبط بحجم المخرجات، أما التكاليف غير المباشرة ، فجزء منها متغير اذا كان الاساس هو المتغير، وحيث الأنظمة المحاسبية التقليدية تميل إلى دمج عناصرها أو دفعها مركزيا، فهناك مشكلات في تحديدها وتوثيق المبالغ حسب النوع كل على حده لقد نتج عن استخدام التكنولوجيا الحديثة ودخول الأتمتة إلى البيئة الصناعية الإنتاجية ازدياد أهمية التكاليف غير المباشرة بشكل عام والجزء الثابت منها بشكل خاص بالنسبة إلى مجموع تكاليف الإنتاج، وبالمقابل تراجعت أهمية العمل المباشر مما أدى إلى تزايد الانتقادات الموجهة إلى الموازنات التخطيطية التقليدية (Kerm, 2015).

2.1.2 الموازنة:

بالرغم من الاختلاف الجوهرى بين مصطلحي الميزانية والموازنة، وتعرض الكثير من الباحثين للترفة بينهما إلا أنّ الخلط لازال مستمراً في البحوث والكتب العلمية والوثائق الرسمية، نتيجة التقارب اللفظي بين المصطلحين في اللغة العربية مع أن هناك اختلافاً كبيراً بينهما، إذ يقصد بمصطلح الميزانية قائمة توضح المركز المالي في لحظة افتراضية معينة، وتشتمل على الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية، في حين أنّ الموازنة تعد عملاً تقديرياً لأنشطة مستقبلية خلال فترة معينة وقد حاول الباحثون تلافى هذا الخلط بين المصطلحين، من خلال استخدام مصطلحات عديدة للترفة بينهما، مثل الموازنات التخطيطية، والموازنة الرقابية، الميزانيات التخمينية، أو التقديرية، إذ يشير كل مصطلح إلى إحدى صفات الموازنة ووظائفها فيطلق عليها موازنة تقديرية لأنها تحتوي بيانات تقديرية وليست فعلية، ويطلق عليها موازنة رقابية لأنها تستخدم كأداة للرقابة إذ تعد الأساس للمقارنة مع الأداء الفعلي ويطلق عليها الموازنة التخطيطية لأنها تعدّ

بمثابة خطة عمل للمستقبل. لذلك اتخذ المؤتمر العربي الخامس للعلوم الإدارية قرارًا أوصى بموجبه باستخدام مصطلح الموازنة بدلاً من مصطلح الميزانيات التقديرية، وأعدّ مصطلح الميزانية معبرًا عن قائمة عرض المركز المالي (الطيب، 2015).

2.1.3 تعريف الموازنة:

عرّفت الموازنة على نحو عام بأنها: خطة مالية لأنشطة المنظمة لفترة زمنية مقبلة تسعى إلى تحقيق أهداف المنظمة من خلال التخطيط الأمثل لاستخدام الموارد المتاحة والرقابة على تنفيذ هذه الخطة (عدون، 2018).

2.1.3.1 الموازنات التشغيلية:

1. موازنة الإنتاج:

تتضمن تقديراً لكمية الإنتاج التي ينتظر إتمامها على ضوء تقديرات المبيعات خلال الفترة القادمة. فبعد الانتهاء من إعداد موازنة المبيعات يصبح مدير الإنتاج مسؤولاً عن تحويل المبيعات التقديرية إلى الوحدات المطلوب إنتاجها مع أخذ كمية المخزون أول الفترة وآخرها في الحسبان (ابن زاوي، 2016).

وتستخدم موازنة الإنتاج كأساس لتنظيم برنامج الإنتاج وتنسيقه بحيث تتمكن المنشأة من الحصول على المنتجات بالكميات المطلوبة في الوقت المناسب. وتعدّ موازنة الإنتاج حجر الزاوية في إعداد موازنات المواد والمشتريات، والأجور والتكاليف الصناعية غير المباشرة (حسين، 2016).

ويلاحظ أن التنسيق بين موازنة المبيعات، وموازنة الإنتاج، وسياسات المخزون على درجة كبيرة من الأهمية، وإلا فإن الإنتاج يصبح غير متوازن. فقد يحدث أن يكون للطلب على السلعة التي تنتجها المنشأة طابع الموسمية، وعلى ذلك يكون أمام المنشأة اختيار أحد البديلين. فهو إما أن يحتفظ بمستوى ثابت من المخزون وبالتالي يسمح للإنتاج بأن يتمشى مع تقلبات المبيعات، أو أن يتم محاولة الاحتفاظ بمستوى ثابت من الإنتاج وبالتالي يتغير المخزون من المنتجات تغيراً عكسياً مع المبيعات (خصاونة، 2010).

ومما لا شك فيه أنّ القرار يتوقف على مقارنة التكاليف المترتبة على وجود مخزون أكبر من الحجم العادي في الفترات التي تقل فيها المبيعات بالوفورات المترتبة على تشغيل المصنع بطريقة تمكن من إنتاج السلع إنتاجاً اقتصادياً. (ابو حشيش، 2015).

ويتطلب إعداد الموازنة التخطيطية للإنتاج اتباع الخطوات التاليتين (التكريري، 2017):

1. تحديد كميات المنتجات التي يتوقع إنتاجها، ويتم هذا باتباع المعادلة الآتية:

الكمية المتوقعة إنتاجها = الكمية المتوقعة بيعها + كمية المخزون آخر الفترة - كمية

المخزون أول الفترة

2. توزيع الكمية المتوقعة إنتاجها خلال فترة الموازنة، وتتطلب هذه الخطوة أن تأخذ الإدارة عدة

اعتبارات في الحسبان أهمها ما يلي:

- التأكد من إنتاج السلع بكميات كافية لمقابلة طلبات العملاء.
- إنتاج المنتجات بكميات اقتصادية.
- تجنب الاحتفاظ بمخزون من المنتجات أكبر مما يجب.

ومما لا شك فيه أن الإدارة الرشيدة تحاول جاهدة المحافظة على ثبات كل من الإنتاج والمخزون لما يحقّقه ذلك من مزايا عديدة، فسياسة تثبيت مستويات الإنتاج تؤدي إلى تخفيض التكاليف، وتقليل معدل دوران العمل وتحسين الروح المعنوية للعمال، وحسن استخدام التجهيزات الآلية، وتضع المنشآت عادة مستويات للحد الأدنى للمخزون لتؤمّن خدمة العملاء، كما تضع مستويات للحد الأعلى للمخزون، لتجنب تقادم المخزون أو زيادة تكاليف التخزين عن الحد السليم أو المعقول (الحناوي وآخرون، 2011).

ويجب إعادة النظر في مستويات المخزون دورياً حتى تكون متماشية مع التغيرات في الطلب على المنتجات المختلفة.

2. موازنة المواد:

توضع موازنة الإنتاج بغرض تنظيم وتنسيق برنامج الإنتاج حتى تتمكن المنشأة من الحصول على المنتجات بالكميات المطلوبة وفي الوقت المناسب، ويحدّد حجم الإنتاج على أساس توقّعات المبيعات بالنظر إلى نوع المنتجات والفترات الزمنية (شهرية أو ربع سنوية). لذا تعدّ موازنة الإنتاج أساس وضع موازنة المواد، فبينما تعبر موازنة الإنتاج عن الوحدات المزمع إنتاجها، فإنّ موازنة المواد تتضمّن تحويل الوحدات، الواجب إنتاجها - والمبينة في موازنة الإنتاج - إلى المواد اللازمة (الرجبي، 2014).

وتهدف موازنة المواد إلى مساعدة الإدارة في (الشيخلي، 2015):

1. تقدير كميات المواد والأجزاء المزمع استخدامها في الإنتاج والوقت المحدد لاستخدام هذه المواد.

2. إمداد قسم المشتريات ببيانات وافية تمكّنه من إعداد برنامج المشتريات، وحتى تضمن المنشأة الحصول على احتياجاتها من المواد في أوقات محدّدة وبأسعار مناسبة.
3. إمداد الإدارة بالبيانات اللازمة لاحتكام الرقابة على المواد المستخدمة والمخزون منها.
4. تحديد الاحتياجات النقدية والوقت اللازم لسداد فواتير شراء المواد التي يتطلبها برنامج الإنتاج.

وبعد تحديد عدد وحدات المواد اللازمة لصناعة كل منتج يمكن احتساب احتياجات الإنتاج من المواد بسهولة وذلك من واقع عدد الوحدات الواجب إنتاجها المبينة في موازنة الإنتاج (الشيخلي، 2015).

وفي الأحوال التي لا يمكن فيها تحديد عدد وحدات المواد اللازمة لإنتاج الوحدة من المنتج النهائي فإنه يمكن تقدير تكلفة المواد اللازمة للإنتاج بطريقة مباشرة على ضوء موازنة الإنتاج، وعندئذ فإن الشخص المسئول عن إعداد موازنة المواد يلجأ إلى بعض المعدلات أو النسب، مثل (الطيب، 2015):

- نسبة المواد المادية للإنتاج إلى كمية كل نوع من أنواع المواد. ويمكن تحديد هذه النسبة على أساس الشهور أو السنوات السابقة من السجلات التاريخية ثم تعديلها على ضوء الظروف الجديدة .
- نسبة المواد المستخدمة إلى أحد مقاييس الإنتاج مثل ساعات العمل المباشرة أو ساعات تشغيل الآلات.
- نسبة تكلفة المواد إلى تكلفة العمل المباشر.
- نسبة تكلفة المواد إلى أحد مقاييس الإنتاج كعدد ساعات العمل أو ساعات تشغيل الآلات.

وبعد أن يتم تقدير احتياجات المنشأة من كل نوع من المواد والأجزاء اللازمة لكل منتج في الفترة القادمة، فإن الخطوة التالية هي توزيع هذه الاحتياجات على الفترات الزمنية. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار دائماً عند تقدير الاحتياجات من المواد إضافة المسموحات الخاصة بالضياح، أو التلف، أو الانكماش التي تتطلبها طبيعة العملية الصناعية وذلك بغرض التوصل إلى احتياجات المنشأة الإجمالية من المواد. ومن الضروري عمل نظام للرقابة على المخزون السلعي حتى تتأكد الإدارة من أن المواد والأجزاء موجودة في الوقت اللازم عند الحاجة إليها في الإنتاج، ولكي تضمن في نفس الوقت تجنب تراكم المخزون بالدرجة التي تؤدي إلى تجاوز الحد الأقصى لرأس المال العامل المستخدم في تمويل المخزون (عليوة، 2015).

ومن المؤكد أن نظام الموازنات الشامل لا يحقق النتائج المرجوة إلا إذا وُجد نظامٌ فعّال للرقابة على المخزون السلعي. ويقتضى هذا النظام تجنب الزيادة أو النقص في الكميات المخزونة على حد سواء لأن زيادة المخزون عن الحد اللازم يضيع على المنشأة فرصة استخدام الأموال العاطلة في نواحي نشاطات أخرى تدرُّ أرباحاً على المنشأة، كما أن نقص المخزون عن الحد اللازم قد يؤدي إلى توقّف الإنتاج (الإسماعيل، 2018).

وعند تقرير سياسة التخزين فإن المنشأة تراعى عادة العوامل الآتية (الزعيبي، 2014):

1. طول فترة الإنتاج.
2. طول فترة التوريد.
3. تكلفة التخزين.
4. تكلفة التوريد.
5. الاحتياجات عنده توقف الإنتاج.

6. تغيرات الأسعار المتوقعة.

وتتضمن سياسات المخزون تحديد ما يلي: (الذهبي، 2015)

1. نقطة إعادة الطلب.

2. الكمية الاقتصادية لأمر الشراء.

إن تقرير نقطة إعادة الطلب يتضمن تحديد الحد الأدنى للمخزون والحد الأعلى للمخزون. وتعلو نقطة إعادة الطلب الحد الأدنى للمخزون بدرجة كافية تراعي الفترة اللازمة للشراء. فقد يستغرق بعض الوقت في إصدار أمر الشراء للمورد وفي إرسال المورد للكمية المطلوبة. ويتحدد الحد الأعلى للمخزون بإضافة الكمية الاقتصادية لأمر الشراء على الحد الأدنى للمخزون. ولكي تحدد الإدارة الكمية الاقتصادية لأمر الشراء فيجب عليها تفهم طبيعة تكاليف الشراء، وتكاليف التخزين. فتكاليف الشراء تشمل على تكاليف تجهيز مطلب الشراء، وتكاليف إرسال متابعة أوامر الشراء، وتكاليف الاستلام والفحص، وتكاليف مراجعة فواتير الشراء للموردين وصرفها (عدون، 2018).

ومن جهة أخرى فإن تكاليف التخزين تختلف حسب متوسط حجم المخزون، وهي تتضمن عدة عناصر مثل: تكاليف المكان، ومسموحات التلف والتقدم، وتكاليف الاحتفاظ ببطاقات المخزون وسجلاته والفائدة على الأموال في المخزون والتأمين (فركوس، 2011).

ويستند تحديد الكمية الاقتصادية لأمر الشراء على المبدأ الأساسي القائل بأن أقل تكلفة لكمية من المواد هي الهدف الرئيسي عند طلب كميات منها. ويتحقق هذا الهدف - أقل تكلفة - عندما تتساوى تكلفة الشراء مع تكلفة تخزين الكمية المطلوب شرائها (حسين، 2016).

ويتم تحقيق الحجم الاقتصادي لأمر الشراء عندما يتم تدني تكاليف المخزون الإجمالية، ذلك التدني الذي يتحقق عندما تتساوى تكاليف أمر الشراء مع تكاليف التخزين وقد تستخدم بعض المعادلات الرياضية لتحديد الكمية الاقتصادية لأمر الشراء من خلال ما يعرف بنموذج كمية الأمر الاقتصادية (EOQ) Economic Order Quantity (الرجبي، 2014).

بعد أن يتم تسلم الاحتياجات من المواد يقوم قسم المشتريات بوضع برنامج المشتريات على ضوء احتياجات الإنتاج من المواد، وذلك حتى يمكن توفير هذه الاحتياجات في الوقت اللازم وبالسعر المناسب. ويتطلب ذلك قيام قسم المشتريات بطلب الأسعار المنتظرة من الموردين، وبإعداد موازنة المشتريات. وتبين موازنة المشتريات الكميات الواجب شراؤها من كل نوع من المواد المقابلة احتياجات الإنتاج والوقت الذي يجب أن يتم فيه الشراء وتكلفة المشتريات التقديرية (الطيب، 2015).

ولتحديد الكميات التي يجب شراؤها من كل نوع من المواد، فإن إجمالي وحدات المواد اللازمة للإنتاج يجب أن تعدل طبقاً للرصيد الذي ينبغي الاحتفاظ به كحد أدنى في مقابلة حالات التأخير في استخدام المواد من الموردين. بمعنى أنه يجب إضافة كميات المخزون خلال الفترة وخصم كميات المخزون أول الفترة من وحدات المواد اللازمة للإنتاج، وذلك لغرض تحديد الكميات المزمع شراؤها، وتتمثل الخطوة التالية من تحديد تكلفة المشتريات التقديرية لكل نوع من المواد، ويتم ذلك بضرب وحدات المواد المطلوب شراؤها في سعر الوحدة المتوقع. وبعد أن يتم تحديد تكلفة مشتريات كل نوع من المواد تجمع هذه التكاليف لتحديد تكلفة المشتريات الكلية في الفترة القادمة (الإسماعيل، 2018).

3. موازنة الأجور:

توضع موازنة الأجور على أساس موازنة الإنتاج. وهي تتضمن تحويل الوحدات المطلوب إنتاجها إلى تقديرات للاحتياجات الضرورية من الأجور المباشرة. ويحتاج وضع موازنة الأجور إلى معرفة الوحدات المتوقع إنتاجها - المبينة في موازنة الإنتاج - ومعايير العمل أو تقديرات العمل التي بواسطتها يمكن تحويل وحدات الإنتاج إلى الاحتياجات من القوى العاملة، فإذا كان المنتج يتم إنتاجه بغرض تخزينه لمواجهة طلبات العملاء فإنه مواصفات المنتج وخطوات إنتاجه تحدد الوقت القياسي اللازم لإتمام الوحدة من المنتج النهائي (حسين، 2016).

أما إذا كان المنتج يتم إنتاجه حسب طلبات العملاء، فإنه يجب إعداد قائمة باحتياجات العمل التقديرية. وإذا ما تم تحديد الاحتياجات واعتمادها من العمل فإن الخطوة التالية هي ترجمة ساعات العمل إلى تكلفة العمل التقديرية. ويتم ذلك باستخدام معدلات أجور العمال المعيارية أو التقديرية (خصاونة، 2010).

وتتمثل أغراض إعداد موازنة الأجور في الآتي (عدون، 2018):

1. تحديد عدد العمال اللازمين ونوعهم أثناء فترة الموازنة والوقت الذي سوف تحتاج فيه أقسام الإنتاج إلى هؤلاء العمال.
2. تقديرات تكاليف العمالة اللازمة لتنفيذ برنامج الإنتاج.
3. إمداد الإدارة بالبيانات اللازمة لإحكام الرقابة على تكاليف العمالة.
4. تحديد الاحتياجات التقديرية اللازمة للوفاء بالأجور، وأوقات صرف هذه الأجور أثناء فترة الموازنة.

وقد تشتمل الموازنة على تكلفة العمل المباشر وتكلفة العمل غير المباشر. فبالنسبة لتكلفة العمل المباشر يمكن تمييزها وربطها بالوحدات المنتجة، بينما تشتمل تكلفة العمل غير المباشرة على أجور العمال غير المباشرين القائمين بتنفيذ أعمال معينة مثل الصيانة، ومناولة المواد والاستلام بغرض مساعدة عمال الإنتاج. وقد جرت العادة في كثير من المنشآت على إدراج العمل غير المباشر ضمن التكاليف الصناعية، ويقع على عاتق إدارة الإنتاج إعداد موازنة الأجور وذلك بمساعدة قسم الهندسة الصناعية وقسم التكاليف، وبصفة عامة، فإن قسم الهندسة الصناعية يمدّ الأقسام الإنتاجية بمقاييس أو بمعايير وقت العمل اللازم للمنتجات أو العمليات الصناعية. بينما يقوم قسم التكاليف بإمداد الأقسام الإنتاجية بمعدلات الأجور المعيارية أو التقديرية. وبعد إعداد الموازنة بواسطة الأقسام الإنتاجية تقدم إلى مدير الموازنة لمراجعتها وعرضها على لجنة الموازنة والحصول على اعتماد الإدارة العليا (الرجبي، 2014).

وتساعد موازنة الأجور قسم الأفراد في تحديد عدد العمال اللازمين ونوعهم لتنفيذ برنامج الإنتاج. ويلاحظ أن جداول تشغيل الإنتاج تتغير مع تغيير المواسم أو الفصول أو الأحوال الاقتصادية، وهذا يعني تغيير الاحتياجات من القوى العاملة أيضاً، ويجب أخذ هذه التغيرات أو التقلبات في الحسبان حتى بين استخدام العمال في الفترات التي يقل فيها حجم الإنتاج (الطيب، 2015).

4. موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة

تشتمل التكاليف الصناعية غير المباشرة على كل عناصر التكاليف التي لا يمكن تحميلها مباشرة للوحدات المنتجة. وعلى ذلك فهي تتضمن كل بنود تكاليف الإنتاج التي لا يمكن اعتبارها تكلفة مواد مباشرة، أو تكلفة عمل مباشر (أبو حشيش، 2015).

وعند إعداد موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة تنشأ صعوبة ناتجة عن أنه يتم تقدير عنصرين يتغيران في نفس الوقت، وهما قيمة بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة (مواد غير مباشرة، عمل غير مباشر، كهرباء للإنارة، قوى محرك، صيانة، استهلاك، إلخ) وكذلك حجم الإنتاج الذي توزع على أساسه التكاليف التقديرية على الوحدات المنتجة (الذهبي، 2015).

ويعترض إعداد موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة عدة مشكلات يسببها اختلاف طبيعة العناصر المكوّنة للتكاليف الصناعية غير المباشرة بمقارنتها بعناصر التكلفة المباشرة (صالح، 2013).

ومن بين أهم هذه المشكلات ما يلي (فركوس، 2011):

1. تختلف التكاليف الصناعية غير المباشرة عن التكاليف المباشرة من حيث تغييرها. مع حجم الإنتاج، فبينما تميل التكاليف المباشرة إلى التغير كلياً تبعاً للتغير في حجم الإنتاج أو النشاط، فإن التكاليف الصناعية غير المباشرة تشتمل على عناصر ثابتة ومتغيرة وأخرى شبه متغيرة. ومن هنا فإن مشكلات التغيير في التوزيع تعدّ أساسية في إعداد موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة.

2. إنّ المظهر الثاني المميّز للتكاليف الصناعية غير المباشرة هو الطبيعة المتغيرة للعناصر فيما يتعلق بالتبويب المحاسبي. فبينما تنسب تكلفة المواد المباشرة وتكلفة العمل المباشر على التوالي فقط إلى المواد والعمل إلا أن التكاليف الصناعية غير المباشرة تشتمل على المواد والعمل والإهلاك والتأمين والإيجار وما إلى ذلك.

3. تختلف عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة عن التكاليف المباشرة من حيث موقع حدوثها. فالتكاليف المباشرة بطبيعتها من السهولة تخصيصها على الأقسام الأغراض

الرقابية. أما التكاليف الصناعية غير المباشرة فهي تنفق عادة في مواقع كثيرة داخل المنشأة، ويسبب توزيعها على أقسام أو تحميلها على المنتجات مشكلة خطيرة تتركز حول كيفية إحكام الرقابة عليها.

وتتمثل أغراض إعداد موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة فيما يلي (الإسماعيل، 2018):

1. تقدير التكاليف الصناعية غير المباشرة في فترة الموازنة.
2. إمداد الإدارة بالبيانات اللازمة لإحكام الرقابة على التكاليف الصناعية غير المباشرة.
3. إمداد الإدارة بالبيانات اللازمة لحساب معدلات تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة.
4. إمداد الإدارة بأساس تحديد الاحتياجات النقدية والوقت اللازم للمدفوعات النقدية عن التكاليف الصناعية غير المباشرة في فترة الموازنة.

ويستلزم تقدير التكاليف الصناعية غير المباشرة القيام بتحليل التكاليف الصناعية وتبويبها غير المباشرة حسب علاقتها بحجم الإنتاج أو النشاط، ذلك لأن الإدارة لا يمكنها أن تتخذ قرارات سليمة إلا إذا قامت بتحليل التكاليف الصناعية غير المباشرة إلى عناصر ثابتة وأخرى متغيرة.

وتنقسم التكاليف الصناعية غير المباشرة حسب درجة تغييرها نتيجة لتغير حجم النشاط أو الإنتاج إلى ثلاث مجموعات، وهي: تكاليف متغيرة، وتكاليف ثابتة وتكاليف مختلفة (حسين، 2016).

ويعترض إعداد موازنة التكاليف الثابتة بعض الصعاب التي تتلخص في الآتي (الزعبي، 2014):

1. تنتج التكاليف الثابتة عن التزامات تمتد غالبيتها إلى ما بعد فترة الموازنة وعلى ذلك يجب

تخصيص التكاليف المتعلقة بكل فترة على حدة.

2. يجب على الإدارة أن تقرر ما يخص الفترة من التكاليف الثابتة وما يجب أن يتحمل به

إنتاج تلك الفترة.

3. تقع مسؤولية تحديد التكاليف الثابتة ومراقبتها في العادة على الإدارة العليا ومدير الإنتاج،

بينما تقع مسؤولية تحديد ومراقبة التكاليف المتغيرة عادة على الأشخاص القائمين بالتنفيذ.

4. يمكن فرض رقابة محكمة على التكاليف الثابتة عند الارتباط بها في حين تتصف التكاليف

المتغيرة بالمرونة.

ويتضمن المفهوم العادي للتكاليف المتغيرة أنها تتغير مع التغيرات في حجم النشاط، إلا أنه

يوجه لهذا المفهوم الانتقادات التالية (العصار وآخرون، 2011):

1. إن كثيراً من العناصر المعروفة بثباتها يمكن أن تتغير.

2. إن الاتجاه السائد هو افتراض وجود علاقة مباشرة بين قيمة التكاليف المتغيرة وحجم

الإنتاج أو مستوى النشاط، غير أن الواقع العملي قد يبين عدم سلامة هذا الافتراضي.

وعلى سبيل المثال فإن تكلفة العمل غير المباشر ليست بالضرورة مرتبطة بحجم الإنتاج،

فعندما يكون حجم الأعمال قليلاً فإن الإدارة لا تقوم بالضرورة بتنحية العمال غير المباشرين

(عمال الخدمات) ولكنها تسند إليهم بعض الأعمال الأخرى، والنتيجة النهائية لذلك هو أن نوع

التكاليف قد يتغير بالرغم من أن التكلفة الكلية تظل ثابتة كما كانت قبل حدوث التغير في حجم

الإنتاج. وفضلاً عن التكاليف الثابتة والمتغيرة توجد التكاليف المختلطة. وتسبب هذه العناصر

بعض الصعاب عند إعداد موازنة التكاليف الصناعية غير المباشرة وفي الرقابة عليها، إذ أن جزءاً

منها ثابت، والجزء الآخر متغير، فضلا عن أنها قد تتغير بدرجات متفاوتة تبعاً للتغير في حجم النشاط. وللتغلب على هذه الصعوبة فإنه يمكن تقسيم التكاليف المختلفة إلى شقين مع ضم الشق المتغير إلى العناصر المتغيرة الأخرى، والشق الثابت إلى العناصر الثابتة الأخرى (علوية، 2015).

ولكي يسهل على المنشأة تقدير التكاليف الصناعية غير المباشرة وراقبتها يجب تجميع التكاليف على أساس وحدات أو مراكز المسؤولية وذلك حتى تحدد مسؤولية حدوث التكلفة، ويحاسب الشخص المسؤول عن أي زيادة أو تخفيض في التكاليف الصناعية غير المباشرة عما تم تقديره مقدماً، ويجب أن تقسم المنشأة إلى وحدات صغيرة بحيث تكون كل وحدة تحت مسؤولية شخص معين حتى يمكن الرقابة على التكاليف على أساس سليم. وتسمى هذه الوحدات ومراكز المسؤولية أو مراكز التكلفة ويجب أن يراعى بقدر الإمكان أن تمثل هذه المراكز أقساماً طبيعية للمنشأة حتى يمكن تحديد تكلفة عملية معينة وحتى يمكن تحميل هذه التكلفة على المنتج (فركوس، 2011).

5. موازنة المصروفات البيعية

تتضمن المصاريف البيعية كل المصاريف المتعلقة بالحصول على أوامر البيع وتنفيذها. وعادة يتم وضع موازنة المبيعات وموازنة المصروفات البيعية في وقت واحد حيث أن كليهما يعتمد في وضعه على الآخر. وتستلزم الطبيعة الخاصة لمصاريف البيعية عمل تحليل ومقارنات باستمرار لمجهودات البيع وإنجازاتها وذلك للعمل على تحقيق الأرباح المرغوبة (الذهبي، 2015).

ويوجد جانبان رئيسيان عند إعداد موازنة المصروفات البيعية وهما (الزعيبي، 2014):

1. التخطيط والتنسيق: عند وضع الخطة العامة للتشغيل كما هو معبر عنها في الموازنة التخطيطية الشاملة، حيث يلزم تحقيق توازن بين المبيعات ومصروفات المبيعات ونتائجها (إيرادات)، ويعدّ هذا التوازن نتيجة لسلسلة من القرارات البديلة المتعلقة ببرنامج المبيعات التقديرية. يجب أن يكون برنامج الإعلان ومصاريف التوزيع الأخرى متمشية مع حجم المبيعات المنتظرة.

2. الرقابة على مصاريف التوزيع: حيث من الضروري توجيه جهود فعالة للرقابة على مصاريف التوزيع نظراً لأن:

- مصاريف التوزيع غالباً ما تكون نسبة كبيرة من المصاريف الكلية.
- لا يعطى كل من الإدارة، ورجال البيع، مصاريف التوزيع الاهتمام الكافي.

وتشتمل الرقابة على مصاريف التوزيع على نفس مبادئ الرقابة المتبعة بالنسبة للتكاليف الصناعية. والرقابة يجب أن تبنى على أساسين وهما:

- المسؤولية الوظيفية.
- معايير أو مقاييس التكلفة.

ولإعداد موازنة المصاريف البيعية فإن من الضروري تجميع هذه المصاريف على أساس الأنشطة الوظيفية، ويكلف رؤساء أقسام الوظائف المتصلة ببيع المنتجات وتوزيعها بوضع موازنات لفترة الموازنة القادمة. وكثير من هذه المصاريف مثل التأمين والإيجار تعتمد على السياسة التي أعدتها الإدارة. وبعد أن تنتهي كل الأقسام من إعداد موازنتها فإن الخطوة التالية هي ربط موازنات مصروفات الأقسام وذلك لغرض وضع موازنة للمصروفات البيعية (الطيب، 2015).

ومن وجه نظر الرقابة فإنه من الضروري فضلا عن تجميع المصروفات البيعية على أساس الأنشطة الوظيفية أن يتم تبويبها على أساس العناصر الثابتة والمتغيرة. وللرقابة على المصروفات البيعية جانبان هما (عدون، 2018):

- جعل المصاريف البيعية في حدود الموازنة.
- قياس كفاءة أوقات النشاط المتعلقة بالمبيعات.

وتتحقق الرقابة عن طريق تقارير دورية وفعالة عن العملية التسويقية ومصروفاتها، ويجب تحليل الاختلافات بين المصروفات الفعلية والمصروفات التقديرية حتى يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (عدون، 2018).

6. موازنة المصروفات الإدارية والعمومية:

تشتمل المصروفات الإدارية والعمومية على بنود المصروفات التي تتكبدتها المنشأة في توجيه وإدارة النشاط بصفة عامة. وتختلف المفردات التي تندرج ضمن المصروفات الإدارية تبعا لطبيعة نشاط المنشأة، ولكنها تشمل عادة عدة مفردات مثل رواتب المديرين ومصاريف التلفون والتلغراف ومصاريف الانتقال والتبرعات وما إلى ذلك، وتتأثر معظم المصروفات الإدارية بالسياسات والقرارات الإدارية (الفضل وآخرون، 2017).

ولغرض إحكام الرقابة عليها، فإن من الضروري تبويب المصروفات الإدارية والعمومية على أساس المسؤولية الإدارية، فضلاً عن ذلك فإن من المرغوب فيه ربط المصروفات الإدارية - كلما أمكن ذلك بالتغير في مستوى النشاط وتبويبها تبعاً لذلك إلى عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. (الإسماعيل، 2018).

ويعترض إعداد موازنة المصروفات الإدارية والعمومية بعض الصعوبات أهمها ما يلي

(ابن زاوي، 2016):

1. أن بعض المفردات أو البنود قد تعدّ مصروفات إدارية في وقت ما، بينما تعتبر مصروفات إنتاجية في وقت آخر.

2. صعوبة تحديد مسؤولية تحمّل بعض المصروفات، مثل التبرّعات أو مصاريف الترفيه.

2.1.3.2 الموازنة النقدية:

النقدية هي النقد الموجود الصندوق أو في البنوك أو الاستثمارات المالية القابلة للتحويل إلى نقدية بسرعة كبيرة وبدون خسائر، والموازنة النقدية تعدّ من أهم الموازنات التي لاغنى عنها لأي إدارة مالية والتي يتم إعدادها لفترات قصيرة وفترات طويلة الأجل، ولا بد من إعدادها بدقة وكفاءة عالية (خصاونة، 2010).

الهدف من الموازنة النقدية:

إنّ الهدف من الموازنة النقدية هو أن يتم تقدير المدفوعات والمقبوضات للشركة، وأن يكون على النقدية رقابة عالية بفاعلية، ويجب على كل شركة أن يكون لديها مستوى معيّن من النقدية تحتفظ به لكي تدفع قيمة المشتريات، والرواتب، وجميع التكاليف التشغيلية. وحجم النقدية أو مستوى النقدية هذا يختلف من شركة لأخرى حسب حجم الشركة، ونوع نشاطها، وطبيعة منتجاتها، وحجم مبيعاتها، والتدفقات النقدية لها سواءً الداخلة والخارجة بمعنى طبيعة حساب العملاء لديها ومواعيد تحصيل المديونية من العملاء، وكذلك الائتمان الممنوح لها من قبل الموردين، وتحديد

حجم النقدية ومستواها هذا يكون عن طريق الموازنة والملاءمة بين النقدية الداخلة والخارجة لها (حماد، 2015).

وتحتفظ الشركات بالنقدية اللازمة لكي تواجه أي ظرف طارئ يحدث للشركة، وهذا يحدث عندما تريد مثلاً أن تستبدل أصول رأسمالية نتيجة أي حدث مفاجئ يحصل لها أو عن طريق التزام غير متوقع يظهر دون ترتيب، والنقدية إلى يتم الاحتفاظ بها كاحتياطي مثلاً يكون غالباً في شكل ودائع مربوطة بأوراق مالية سريعة التسييل (الحناوي وآخرون، 2011).

الأسلوب الأكثر فعالية في إدارة النقدية وهي الموازنة النقدية، وهذا يتم عن طريق تقدير التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة بشكل سنوي أو نصف سنوي أو ربع أو شهري والمكونات الأساسية التي تشمل عليها الموازنة النقدية هي المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية (الرجبي، 2014).

مراحل إعداد الموازنة النقدية:

أولاً: تقدير المتحصلات النقدية وأهمها.

- المتحصلات من إيرادات (مبيعات) نقدية.

- إيرادات (مبيعات) من شهور سابقة أو جزء من المبيعات الآجلة الشهر الحالي حسب ما ورد

لدى (الزعيبي، 2014).

• إيرادات فوائد الودائع البنكية.

• إيرادات إيجارات وخدمات تشغيل للآخرين.

- إيرادات توزيعات أسهم أو فوائد وعوائد السندات.

ثانيًا: تقدير المدفوعات النقدية وأهمها (الشيخلي، 2015).

- مدفوعات مشتريات نقدية.
- مدفوعات مشتريات آجلة من شهور سابقة وحتى الفترة الحالية.
- مدفوعات شراء آلات ومعدات أو أقساط التأجير التمويلي.
- مدفوعات الأجور والمرتبات والعمولات.
- مدفوعات للهيئات الحكومية ضرائب بأنواعها وتأمينات اجتماعية وخلافه.
- مصروفات إدارية ثابتة خلال الشهر بخلاف الرواتب الإدارية.
- مصروفات تسويقية وتكاليف صناعية بخلاف الرواتب والإهلاكات.

ثالثًا: طرح المدفوعات من المقبوضات للوصول إلى الفائض أو العجز النقدي التشغيلي.

إن إضافة النقدية المرحّلة من الشهر السابق (رصيد أول المدة) للوصول إلى (رصيد

النقدية آخر المدة) (صالح، 2013).

رابعًا: طرح الحد الأدنى من النقدية التي يجب الاحتفاظ بها

وهذا الحد الأدنى يكون لتغطية مخاطر نقص المتحصّلات أو زيادة المدفوعات خارج

نطاق الظروف العادية. وطبعاً فإنّ الحد الأدنى من النقدية يرجع تقديره إلى الإدارة المالية وخبرتها

في تقدير المدفوعات المفاجئة وأيضاً تقديرها للحد الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به، وهذا طبعاً

يختلف من شركة لأخرى حسب حجمها، وحسب طبيعة نشاطها ومصادر تمويلها (الطيب، 2015).

فائض، أو عجز التشغيل:

هو الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، فلو كان الفرق موجباً يبقى فيه فائض في النقدية والعكس لو كان الفرق سالباً يبقى في عجز في التشغيل. رصيد النقدية في أول الشهر أو الفترة الحالية هو عبارة عن: رصيد النقدية في آخر الفترة السابقة، الحد الأدنى النقدي الشهرية وهذا في الغالب يكون جزءاً من رأس المال العامل الدائم والذي يتم تمويله من مصادر التمويل طويل الأجل، وهذا الحد الأدنى للنقدية يعامل معاملة العجز من خلال عده قيمة ليست موجودة ومطلوب تدبيرها لاستخدامها في مجال الإستثمار الدائم بمعنى أنه يخصم من رصيد النقدية في نهاية الفترة. رصيد النقدية أول الفترة يضاف إليه فائض التشغيل للحصول على رصيد النقدية آخر الشهر، أو يخصم منه عجز التشغيل للحصول على رصيد النقدية آخر الشهر، ويظهر في كلا الحالتين إما قيمة موجبة أو قيمة سالبة لكي نصل إلى صافي الرصيد النقدي المتوقع خلال الفترة، وهنا يكون هناك ثلاثة احتمالات (عدون، 2018).

الاحتمال الأول:

إن صافي رصيد النقدية المتوقع يظهر بقيمة موجبة عالية جداً في جميع شهور الخطة، وهذا معناه أن الشركة لديها تراكم أرصدة نقدية بشكل كبير وهي غير ضرورية أو بحاجة لها وهذا يؤثر على ربحية الشركة نتيجة ضياع فرص استثمار الأموال، وبالتالي يكون على الشركة أنها تستعد وتجهز استثمارات (العصار وآخرون، 2011).

الاحتمال الثاني:

إن صافي رصيد النقدية المتوقعة يظهر بقيمة سالبة في جميع شهور الخطة، وتكون المشكلة أن التدفقات النقدية الداخلة لا تستطيع أن تواجه التدفقات النقدية الخارجية، ولا تقدر أن توفّر الحد الأدنى للنقدية، وهذا يؤدي بالشركة إلى وجود حالة عسر فني، وهذا سيكون له مشكلات مؤثرة على الربحية وعلى قيمة الشركة في السوق، وهذا يحتم على الشركة أن تواجه هذا الموقف عن طريق مجموعة من الإجراءات، زيادة البيع النقدي، وتقليل البيع الآجل، وتعديل سياسات الائتمان، والتحصيل بالشركة بمعنى تخفيض المدة الائتمانية الممنوحة للعملاء، والتخلص من بعض الأصول والاستثمارات التي ليس لها جدوى في الاحتفاظ بها ومحاولة إبطاء السداد للموردين دون حدوث تأثير سلبي على سمعة الشركة (عليوة، 2015).

الاحتمال الثالث:

إن احتمالية ظهور صافي الرصيد النقدي المتوقع بقيم مختلفة خلال شهور الخطه يعني أنّ بعضها يظهر بقيم سالبة، وبعضها يظهر بقيم موجبة لذلك فإن الشركة تقدر أن تواجه ذلك بتحريك جزء من التدفقات النقدية الداخلة من شهور بها فائض إلى الشهور التي بها عجز من خلال تعديل السياسات المالية إلى التأثير في الاتجاه، أو أنها تقترض لتغطية العجز وأن يكون السداد من شهور الفائض (فركوس، 2011).

أهمية الموازنة النقدية:

1- تخطيط النقدية بالشركة:

تعدّ مشكلة السيولة النقدية من المشكلات التي تواجه الشركات بمعنى: أنه في بعض الفترات تزيد فيها النقدية علما حاجة الشركة، وأوقات تحتاج الشركة فيها إلى سيولة، وتكون غير قادرة على توفيرها، لهذا كانت الموازنة النقدية أداة من الأدوات اللازمة للتخطيط المالي تساهم في توضيح الموقف النقدي لمشروعات الأعمال خلال فترة زمنية محدّدة؛ وذلك لتوجيه الإدارة باتّخاذ القرارات المناسبة لتعديل برامج المنشأة بما يتناسب لديها (الفضل وآخرون، 2017).

2- مراجعة خطط الشركة بناء على الموازنة النقدية:

إذا تبين للشركة من دراسة الموازنة النقدية أنّ من المتوقّع أن يكون هناك عجز في الإيرادات النقدية عن المصروفات النقدية تراجع خطة الإنتاج والبيع والتوسّعات بقصد تعديلها لتلافي هذا العجز. وقد توجّل الشركة مشروعات التوسع مثلاً حتى تتفادى هذا العجز أو تعدل في برنامج الشراء حتى تخفض من الدفعات المطلوبة للسداد، أو تعدل في برنامج البيع لتضمن معدّلاً أعلى للتحصيل (الإسماعيل، 2018).

3- معرفة مواعيد السداد للموردين:

تساهم وتحدد قدرة الشركة على الشراء بكميات كبيرة في أوقات محددة (ابن زاوي،

2016).

4- الموازنة النقدية كأداة رقابية:

بمعنى الرقابة على تنفيذ برامج المشروعات ومراقبة الأداء مما يساهم في العمل على تصحيحه أولاً بأول واكتشاف أماكن الانحراف في خطة الإنتاج أو خطة المبيعات. وأيضاً يتم مقارنة النتائج الفعلية ما كان متوقعاً من خلال الخطة النقدية (الذهبي، 2015).

2.1.3.3 الموازنة الرأسمالية:

إن إعداد الموازنة الرأسمالية يتمثل في عملية تحديد وتقييم وتخطيط وتمويل المشروعات الرأسمالية الضخمة المتعلقة بالمنشآت، فقرارات التوسع في التسهيلات الإنتاجية أو شراء آلة إنتاجية جديدة، أو كمبيوتر جديد ليست إلا أمثلة لقرارات الإنفاق الرأسمالي، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن القرارات الرأسمالية التي يتم اتخاذها الآن تحدّد إلى حدّ كبير نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها في السنوات القادمة، ومن هنا فإنّ إعداد الموازنة الرأسمالية يلعب دوراً مهماً في نجاح الكثير من المنشآت في الأجل الطويل وذلك بسبب خاصيتين تميز إن هذا التقييم عن أغلب العناصر الأخرى المتعلقة بإعداد التقديرات والتنبؤات للمنشأة في المستقبل (الرجبي، 2014).

أولاً: نجد أن المشروعات الرأسمالية تتطلّب تعهدات أو ارتباطات بقيم كبيرة نسبياً من الموارد، في حين أن المشتريات غير المهمّة نسبياً لا يتم في العادة معالجتها كمشروعات رأسمالية، حتى ولو كانت العناصر المشتراة ذات عمر إنتاجي طويل (الزعيبي، 2014).

ثانياً: إنّ معظم قرارات الإنفاق الرأسمالي تتمثل في تعهدات أو ارتباطات طويلة الأجل، أي أن المشروعات تبقى ويستفاد منها أكثر من سنة واحدة، فمعظمها يدوم أكثر من خمس سنوات

أو حتى أكثر من عشرين سنة في بعض الأحوال. ومما لا شك فيه فإن طول العمر الإنتاجي سوف يزيد من صعوبة التنبؤ بالإيرادات والمصروفات ووفورات التكلفة (الشيخلي، 2015).

عملية إعداد الموازنة الرأسمالية:

إن إعداد الموازنة الرأسمالية هو عبارة عن اتخاذ القرارات التخطيطية طويلة الأجل المتعلقة بالاستثمارات وتمويلها، ولاشك أن تأثير الإنفاق الرأسمالي على المنشأة يتطلب التحليل السليم لبدائل الاستثمار المختلفة، فالمنشأة عادة، يكون لديها عددٌ من بدائل الاستثمار المختلفة، وهو الأمر الذي يترتب عليه ضرورة وجود نظام لتقييم هذا الإنفاق بما يحقّق تقييم كل المقترحات البديلة، ثم اختيار وتنفيذ أفضلها. وعلى الرغم من أن إجراءات إعداد الموازنة الرأسمالية غالباً ما تختلف في التطبيق العملي بين المنشآت، إلا أنه يمكن القول بأن مثل هذه الإجراءات تتضمن بصفة عامة الأنشطة التالية (صالح، 2013):

1. تحديد بدائل المشروعات المتاحة.
2. تقدير تكاليف ومنافع كل مشروع.
3. اختيار أفضل بديل وتقييمه.
4. إعداد موازنة الإنفاق الرأسمالي على أساس معيار قبول المشروع.
5. إعادة تقييم المشروعات.

طرق تقييم الإنفاق الرأسمالي:

هناك العديد من الطرق المختلفة التي يمكن اتباعها في مجال تقييم الإنفاق الرأسمالي، وإن

كان من أهم هذه الطرق ما يلي (الطيب، 2015):

1. طريقة معدّل العائد.
2. طريقة فترة الاسترداد.
3. طريقة صافي القيمة الحالية.
4. طريقة معدّل العائد الداخلي.

مع ملاحظة أنه إذا ما نظرنا إلى الطرق المختلفة لتقييم الإنفاق الرأسمالي فيجب أن نتذكّر أن هناك مشكلتين أساسيتين يجب حلّهما، وهما (الطيب، 2015):

1. مشكلة الموافقة: هل يجب الموافقة على الاستثمار أم لا؟
2. مشكلة الترتيب: ما الاستثمار الذي يجب تفضيله من بين البدائل المتاحة للإستثمار.

2.1.4 نبذة عن الشركات في منطقة القسطل الصناعية

تقع منطقة القسطل على الطريق الصحراوي جنوب محافظة عمان وتبعد عنها حوالي 30 كيلو متراً، وتتبع لواء الجيزة، وتنقسم منطقة القسطل إلى قسمين: حيث تقع منطقة القسطل القديمة غرب الطريق الدولي، بينما تقع منطقة القسطل الصناعية بالإضافة إلى بعض الأحياء السكنية شرق الطريق الدولي. تُعتبر هذه المنطقة من المناطق قليلة السكان، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 2656 نسمة يشكلون حوالي 508 أسرة في 747 مسكناً.

حيث تعتبر مدينة القسطل الصناعية من أهم المدن الصناعية في محافظة العاصمة حيث أنها تحتوي على ما يقارب (200) شركة صناعية والتي تعمل في مختلف المجالات الصناعية مثل الصناعات الكيماوية والصناعات الالكترونية والصناعات الغذائية والصناعات الورقية والصناعات الدوائية والصناعات الانشائية وصناعات المعدات والآلات وصناعات الطاقة

والاستدامة والصناعات المعدنية والصناعات الكهربائية وصناعات الخشب وغيرها، كما أنه يوجد أكثر من 4000 مواطن يعملون في الشركات الصناعية في منطقة القسطل.

2.2 الدراسات السابقة

2.2.1 الدراسات باللّغة العربيّة:

دراسة (جودة والقطار، 2019)، بعنوان: "مدى تطبيق الموازنات التخطيطية في البنوك العاملة في الأردن وأثرها في الربحية"

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق البنوك العاملة في الأردن للموازنات التخطيطية، وأثر تطبيق الموازنات التخطيطية في الربحية. تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال الاستبانة ونسب الربحية من القوائم المالية للأعوام 2012-2016. بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن (25) بنكاً عام 2016م. بلغ عدد الاستبانات الموزعة (25) استبانة بمعدل استبانة واحدة لكل بنك، استرد منها (20) استبانة صالحة للتحليل. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي في عملية قياس متغيرات الدراسة، وفحص الفرضيات التي تضمنتها الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك تطبق الموازنات التخطيطية بمستوى متوسط، وأن جميع المتغيرات المستقلة لها ارتباطات ذات دلالة إحصائية فيما بينها، ويوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة (التخطيط والرقابة وتقييم الأداء) والمتغير التابع، ولا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (اتخاذ القرارات الإدارية) والمتغير التابع. أمّا بالنسبة للمتغير المستقل (الاتصال والتنسيق) فأظهر أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية فقط مع المتغير التابع (معدل العائد على حقوق المساهمين). على ضوء النتائج، أوصى الباحثان بما يلي: العمل على إشراك

جميع المستويات الإدارية المختلفة بعملية التخطيط، والاهتمام الجاد بتقييم الأداء، ومنح الحوافز لأفراد الإدارات المختلفة، وزيادة الاعتماد على الموازنات التخطيطية في اتخاذ القرارات الإدارية طويلة الأجل، وزيادة كفاءة التنسيق والاتصال بين الإدارات المختلفة، وعلى جميع المستويات، وإيجاد تكامل بين التخطيط والرقابة، وتقييم الأداء، واتخاذ القرارات والتنسيق والاتصال، والتوعية بأهمية تطبيق الموازنات التخطيطية، وأهميتها في زيادة الربحية.

دراسة (سبيل، 2017)، بعنوان: "الموازنات الرأسمالية ودورها في ترشيد القرارات: دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الموازنة الرأسمالية في ترشيد القرارات بفروع المصارف التجارية في مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور، بهدف إبراز أهمية استخدام الموازنات الرأسمالية لترشيد القرارات بالمصارف التجارية في المنطقة محل الدراسة، وبيان مدى إدراك العاملين بأن استخدام الموازنة الرأسمالية يؤدي لترشيد القرارات فضلاً عن امتلاكهم معرفة كافية يمكن الاعتماد عليها في إعداد الموازنة الرأسمالية وتنفيذها وفق الأسس والمبادئ العلمية. اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية مستخدماً أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة الذي تكوّن من جميع الموظفين بالفروع الخمسة للمصارف التجارية بمدينة الفاشر وعددهم (50) فرداً وقد استخدم الاستبيان كأداة لهذا الغرض. وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية اتخاذ القرارات تعدّ إحدى الوظائف المهمة لإدارتي فروع المصارف التجارية، وأن هذه الفروع دائماً تحدد البدائل المختلفة ومن اختيار أفضلها، كما أن تنويعها يعدّ من أهم الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها القرار لهذه الفروع لتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات. أوضح تحليل اختبار (مربع كاي) أن العاملين بفروع المصارف يدركون أن عملية اتخاذ القرارات يعدّ إحدى الوظائف المهمة لإدارة المصرف، وأنهم يدركون بأن استخدام

الموازنة الرأسمالية يؤدي لترشيد القرارات ، كما أنه يتوفر لديهم معرفة كافية يمكن الاعتماد عليها في إعداد الموازنة الرأسمالية وتنفيذها وفق الأسس والمبادئ العلمية كلها عند مستوى دلالة 0.05 واوصت الدراسة بضرورة تدعيم ثقافة الموازنة الرأسمالية والتأكد من سلامة البديل الاستثماري الذي يتم اختياره، بناء قدرات العاملين في هذه المصارف في مجال استخدام الموازنات الرأسمالية، وإشراك موظفي الأقسام والإدارات بفروع المصارف التجارية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

دراسة (الجوعاني، 2016)، بعنوان: "أثر كفاءة الموازنة النقدية في الأداء المالي: دراسة تطبيقية".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر كفاءة الموازنة النقدية في الأداء المالي لشركة مصافي الشمال في العراق، استخدم الباحث البيانات المالية لثمانية مصافي نפט عاملة لمدة عشر سنوات من 2003 ولغاية 2012، وبعتماد نموذج التعديل الجزئي لقياس كفاءة الموازنة النقدية، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كفاءة الموازنة النقدية في أداء الشركة. تمثلت نتائج الدراسة بأن هناك علاقة إيجابية بين أثر وكفاءة الموازنة النقدية في أداء الشركات. خلصت الدراسة إلى أن الموازنة النقدية هي من الأدوات المهمة في عملية التخطيط والرقابة ومن ثم تقييم الأداء. وبالنسبة لنتائج الدراسة وكما تم بيانه في المنهجية فإنه قد تم اعتماد البيانات المالية لثمانية مصافي للنפט في العراق عاملة ضمن شركة مصافي الشمال ولفترة عشر سنوات من 2003 ولغاية 2012. حيث تم إيجاد علاقة موجبة ومعنوية لكفاءة الموازنة النقدية وأثرها في أداء الشركة. حيث تم قبول فرضية الدراسة التي تم افتراضها للاختبار. وأوصت الدراسة إلى أن هناك إمكانية دراسة نفس هذه الحالة التطبيقية ولكن يوصي بأن يتم الاعتماد على بيانات مالية ذات فترة زمنية أطول ولشركات أكثر، وشمول أنواع أخرى من الموازنات المعدة في الشركات.

دراسة (ابن زاوي، 2016)، بعنوان: "استخدام الموازنات الرأسمالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة حالة".

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية استخدام الموازنات الرأسمالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية بدراسة حالة مؤسسة توزيع الغاز والكهرباء -أم البواقي - والتعرّف على أهمية اتخاذ القرار الاستثماري للمشاريع الاستثمارية المقترحة، وأهمية تطبيقها على أرض الواقع، والتعرف على المعايير المستخدمة في المفاضلة بين مختلف المشاريع فضلاً عن اتخاذ القرار الاستثماري الأفضل للمؤسسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام الموازنات الرأسمالية في اتخاذ القرار الاستثماري لها دور فعال في عملية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية، وهذا ما يسمى بتطبيق الدراسة المالية لجدوى المشاريع الاستثمارية، وتعدّ معايير تقييم المشاريع أساس فشل أو نجاح المشروع الاستثماري، فكل قرار استثماري يتوقّف على الطرق المستخدمة في اختيار البدائل المتاحة. حيث أوصت الدراسة إلى إجراء دراسات مماثلة لهذه الدراسة ولكن في قطاعات مختلفة، وضرورة إجراء دراسات مشابهة وبمجال أوسع للاستفادة منها، وضرورة استخدام الموازنات الرأسمالية في اتخاذ القرار الاستثماري.

دراسة (غزال، 2015) بعنوان " أثر تطبيق الموازنات التشغيلية في تعظيم الربحية "دراسة حالة .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة الموازنات التشغيلية بربحية المؤسسة، ومحاولة تطبيق الموازنات التشغيلية في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، ، وكما هدفت الدراسة إلى معرفة المكاسب التي تحقّقها الموازنات التشغيلية. وتوصلت الدراسة إلى أن محاسبة التكاليف مصدر مهمّ من المعلومات التي يعتمد عليها في مختلف مستوياتها، وكما أن الموازنات التشغيلية تؤثر على تكلفة المنتجات من خلال تحليلات التكلفة لحجم الربحية، مما يمكّن المؤسسة من اتخاذ القرارات

المناسبة، تحليل الربحية، والمزيج المنتج، والتسعير، كل هذا له أثر في تخفيض الربحية وبالتالي تعظيم ربحية المؤسسة، وأوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام أكثر بالموازنات التشغيلية لأن لها فوائد كبيرة في تطبيقه.

دراسة (البشتاوي وجريرة، 2015) بعنوان: "أهمية تطبيق الموازنة التشغيلية وإستراتيجيات المنافسة لتحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية".

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تطبيق الموازنة التشغيلية والإستراتيجية في تطوير العمليات الإنتاجية وتحسينها لتحقيق الميزة التنافسية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، خاصة في ظل المتغيرات التي أفرزتها البيئة الاقتصادية الجديدة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة، وتم توزيعها على مديري الدوائر المالية والإنتاج والمبيعات بواقع ثلاث استبانات لكل شركة، وبلغ عدد الاستبانات المعتمدة لغايات التحليل 135 استبانة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن الموازنة التشغيلية تؤدي دوراً مهماً في توفير المعلومات اللازمة لتنفيذ الخطوات الإستراتيجية التنافسية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وأن الشركات الصناعية تطبق الموازنة التشغيلية وإستراتيجيات الميزة التنافسية بنسب متفاوتة ما بين متوسطة وضعيفة. وقد قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات والتوصيات منها أن هناك إمكانية لتطبيق الموازنة التشغيلية في هذه الشركات وذلك لوجود مقومات أساسية، منها: توافر المهارات الأساسية لاستخدام تقنيات الموازنة التشغيلية، وانتشار ظاهرة الأتمتة، ووجود برامج تدريبية متخصصة لتأهيل العاملين وتدريبهم، ولكن بالمقابل أظهرت الدراسة أن هناك بعض الصعوبات المتعلقة بالتطبيق.

دراسة (إبراهيم، 2014)، بعنوان: "دور الموازنات التخطيطية أداة تخطيط ورقابة وتحفيز في تقييم الأداء: دراسة حالة".

هدفت الدراسة إلى بيان دور الموازنات التخطيطية كأداة تخطيط ورقابة وتحفيز في تقييم الأداء بجامعة الشرق الأوسط في المملكة الأردنية الهاشمية، واستخدمت الاستبانة والمقابلة لتحقيق أهداف الدراسة، وتكوّن مجتمع الدراسة من كافة العاملين في الجامعة من المستويات الإدارية الثلاثة العليا والوسطى والدنيا. أما عينة الدراسة فقد شملت كافة العاملين في الإدارة العليا والوسطى في الجامعة ممثلين برئيس الجامعة، ونوابه، والعمداء، ورؤساء الأقسام ومديري الدوائر والبالغ عددهم (73) استبانة. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي. تم استخدام اختبار تحليل المسار Path Analysis باستخدام برنامج (Amos 21). وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر لمبدأ مرونة الموازنات التخطيطية في تقييم الأداء بالجامعة، بينما بيّنت النتائج عدم وجود أثر لمبادئ إعداد الموازنة التخطيطية (مبدأ الشمول ومبدأ الواقعية) في تقييم الأداء في جامعة الشرق الأوسط. وقد أوصت الدراسة بأهمية التأكيد من قبل المسؤولين في الجامعة على ضرورة ربط تقديرات الموازنة التخطيطية بعدة مستويات متوقعة كالموازنة الشاملة أو المرنة. ومعالجة المشاكل التي تواجهها الجامعة في تطبيق نظام الموازنة التخطيطية وذلك من خلال تدريب القيادات الإدارية وتأهيلها على إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية بالشكل السليم.

دراسة (صيام، 2014) بعنوان: "مدى استخدام الموازنات النقدية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في شركات الصناعة الدوائية المساهمة العامة الأردنية"

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى استخدام الموازنات النقدية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات في شركات الصناعة الدوائية المساهمة العامة الأردنية، وذلك من خلال التعرف إلى مدى مساهمة الموازنات النقدية في مساعدة الإدارة في أداء وظائفها الإدارية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانته وزّعت باليد على 70 من المديرين الماليين والعاملين في الدوائر المالية والأقسام المحاسبية في الشركات، واسترد منها 62 استبانة وتم اختبار t -test لاختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يتم استخدام الموازنات النقدية بنسبة 78% من قبل الإدارات، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استخدام الموازنات النقدية في التخطيط في الصناعات الدوائية.

2.2.2 الدراسات باللغة الأجنبية:

دراسة (Zaltsman, Tedoro Ariel, 2019) بعنوان:

“The Role of Monitoring and Evaluation in the Budgetary Process”

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المعلومات المتعلقة بالاداء في تصميم نظام الموازنة الخاص بسلسلة مطاعم تشيليز في الولايات المتحدة الأمريكية. وللتخلص من كافة المعوقات التي واجهت كافة الأبحاث والدراسات السابقة والمشابهة، تطرقت هذه الدراسة إلى الأخذ بعين الاعتبار عاملين مهمين لم يتم التطرق إليهما في كافة الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بالموازنات التخطيطية. حيث ان العامل الأول هي سبل استخدام المعلومات المتعلقة بالاداء والعامل الثاني هو تعددية على توزيع الطرق والأساليب في كيفية تأثير اعتبارات اداء الموارد داخل المؤسسة. ولتحقيق

الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد شملت الدراسة على بيانات تم جمعها من خلال المقابلات الشخصية والتحليل النوعي بالإضافة إلى استخدام تحليل الانحدار بالنسبة للبيانات ومجموعات التركيز الإدارية المتعلقة بالشركة، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزء الأهم في مساهمة الموازنة المعتمدة على الاداء في تحسين طرق توزيع الموارد داخل الشركة غير واضحة.

دراسة (Bennouna & Meredith & Marchnt, 2018)، بعنوان:

" Improved Capital Budgeting Decision Making: Evidence from Canada."

هدفت الدراسة إلى تقييم التقنيات الحالية في اتخاذ القرار في الموازنة الرأسمالية في كندا، واستخدم في الدراسة أسلوب المسح البريدي، وشملت عينة الدراسة (88) شركة من الشركات الكبيرة في كندا، وخلصت الدراسة إلى استمرار الاتجاهات نحو تحقيق تقنيات متطورة، ولكن حتى في الشركات الكبيرة 17% منها لم تستخدم التدفق النقدي المخصوم، ومن تلك الشركات التي فعلت ذلك فإن الغالبية فضلت تطبيق صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي. وعمومًا ما بين (1 من 10 إلى 1 من 3) لا تطبق بشكل صحيح جوانب معينة من التدفقات النقدية المخصومة، وأوصت الدراسة إلى اتباع طرق التدفق النقدي المخصوم لتحسين فرص اتخاذ القرارات الرأسمالية.

دراسة (Jiang & chen & Huang, 2017)، بعنوان:

" Capital Expenditures and Corporate earnings Evidence from the Taiwan Stock Exchange."

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين النفقات الرأسمالية وعوائد 357 شركة صناعية مدرجة في بورصة تايوان، خلال الفترة من عام 1992-2002، وتم تقسيم فترة العينة إلى فترة استثمارية رأسمالية وفترة أداء، حيث اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي جمعت شركات العينة في ثماني محافظ استثمارية مرتبة حسب نسبة الاستثمار الرأسمالي مقدرة من مدة الاستثمار، توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين النفقات الرأسمالية وحتى عوائد الشركات المستقبلية بعد الرقابة على العوائد الحالية للشركة.

دراسة (Kerm, 2015)، بعنوان:

" The Effect of the Cash Budget on the Financial Planning of Companies in the Future."

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الموازنة النقدية كأداة في تخطيط مالي للشركات في المستقبل، كما وأن المنظمات غير الربحية إذا لم تخطط وتضع ميزانية نقدية للسنة القادمة بشكل صحيح فإنها في هذه الحالة لن يكون لديها القدرة على مواجهة المستقبل ماليًا وبشكل صحيح، كما وبحثت الدراسة في كيفية استخدام الموازنة النقدية في المنظمات غير الربحية كدليل لها لضمان مالي أفضل، توصلت الدراسة إلى أن فاعلية الموازنة النقدية كأداة تساعد على التخطيط المستقبلي للشركات والتي تكمن في إعدادها قبل بدء السنة المالية وتجهيزها قبل عدة أشهر، كما وتوصلت

إلى أن الموازنة النقدية تساعد الشركات في السماح لرؤساء الأقسام بجمع ومقارنة موازنة السنة الجارية بنتائج السنة الجارية الفعلية.

دراسة (Minia & Mun, 2014)، بعنوان:

"Budget Adequacy and Organizational Commitment: Their Role in the Relationship Between Budget Participation and Managerial Performance."

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين المشاركة في إعداد الموازنة والأداء الإداري في صناعة الخدمة في ماليزيا، فضلاً عن اختيار الدور الوسيط لكفاءة الموازنة والالتزام التنظيمي في العلاقة بين المشارك بإعداد الموازنة والأداء الإداري، تكوّنت عينة الدراسة من (100) مدير يعملون في شركات الخدمات المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المشاركة في إعداد الموازنة ترتبط بشكل إيجابي ودال بالأداء الإداري، كما أن هناك دوراً وسيطاً إيجابياً لكل من كفاءة الموازنة التنظيمية في العلاقة بين الشركات بإعداد الموازنة والأداء الإداري.

دراسة (Kung, 2014)، بعنوان:

" An Examination of the Relationships Among Budget Emphasis, Budget Planning Models and Performance."

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين تركيز الموازنة التخطيطية والمشاركة في إعداد الموازنة التخطيطية وإيصال الموازنة التخطيطية، واطهار تفاصيل الموازنة التخطيطية والأداء، اتبع

الباحث المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدم الباحث أنموذج المعادلة البنائية، توصلت نتائج الدراسة إلى أن نموذج الموازنة التخطيطية تتوسط التأثير بين تركيز الموازنة التخطيطية والرضا على إعداد الموازنة التخطيطية.

2.2.3 ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

ما يميّز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها:

1. تعتبر من أوائل الدراسات بحسب حدود علم الباحث والتي تتطرق الى جميع انواع الموازنات التشغيلية والنقدية والرأسمالية.
2. استهدفت الدراسة القطاع الصناعي في الشركات العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 تمهيد

يتطرق الفصل الثالث إلى المنهج المتبع في الدراسة، وبيان إجراءاتها، وعرضٍ لخصائص عينة الدراسة، فضلاً عن التطرق لأداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة، وبيان صدقها وثباتها. كما يقدم الفصل عرضاً لأساليب المعالجة الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات الخاصة بالدراسة بغرض تحقيق أهدافها.

3.2 منهج الدراسة:

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات التي تتبع المنهج الوصفي التحليلي، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير الكمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كمياً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة، أو المشكلة التي تتحدث عنها هذه الدراسة، وهي بعنوان أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في القطاع الصناعي - دراسة ميدانية في الشركات العاملة في منطقة القسطل فضلاً عن التحليل الإحصائي وذلك عن طريق استخدام برمجية الحزم الإحصائية SPSS إصدار (26) ومن خلال أداة التحليل وجمع البيانات والاستبانة وسوف يتم تفسيرها للوصول إلى الاستنتاجات.

3.3 مصادر جمع البيانات والمعلومات:

اعتمد الباحث على نوعين من مصادر جمع البيانات، وهما:

3.3.1 المصادر الثانوية:

اعتمد الباحث على المصادر الثانوية المتاحة في مجال الدراسة، وذلك لمعالجة الإطار النظري فيها، وتتمثل هذه المصادر بالكتب العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذلك الدوريات، والأبحاث، والرسائل العلمية التي ستتناول الجانب النظري للدراسة، واعتمد الباحث على هذه المصادر في التعريفات الإجرائية، والدراسات السابقة، وتحديد مشكلة الدراسة، وأسئلة الدراسة.

3.3.2 المصادر الأولية:

اعتمد الباحث على جمع البيانات الأولية من خلال بناء استبانة كأداة رئيسة للدراسة، ومعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، حيث إن بناء أسئلة الاستبانة استند إلى الدراسات السابقة مثل دراسة (سبيل، 2017)، دراسة (الجوعاني، 2016)، دراسة (غزال، 2015) وإلى رؤية الباحث الشخصية للموضوع، وإعداد الاستبانة بشكلها النهائي، وبالشكل الذي يغطي كافة متغيرات الدراسة، وتم إعداد الاستبانة على النحو الآتي:

1- تم إعداد استبانة أولية.

2- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص من أجل اختبار

مدى ملاءمتها لجمع البيانات.

3- تم الأخذ بملاحظات المحكمين وتعديل الاستبانة.

4- تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

3.4 مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في الشركات العاملة في منطقة القسطل في العاصمة الأردنية عمّان حيث بلغ عدد الشركات الصناعية في منطقة القسطل والبالغ عددها (200) شركة، تم توزيع الاستبانات على جميع الشركات وبمعدل استبانة لكل شركة، استلم منها (137) استبانة، وتم قبول (125) استبانة قابلة للتحليل.

3.5 أداة الدراسة:

قام الباحث بتطوير استبانة الدراسة وذلك بالاعتماد على عدد من الدراسات السابقة وقد تكوّنت الاستبانة من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول البيانات الديموغرافية والتي تم تقسيمها إلى (6) خيارات، تناول الجزء الثاني مجال خصائص الشركات حيث تضمّن (5) اختيارات وتناول الجزء الثالث مجال تطبيق الموازنات وتضمّن (31) فقرة ورّعت على ثلاثة أبعاد وهي: الموازنة التشغيلية ومكوّنة من (7) فقرات، وبُعد الموازنة النقدية ومكوّنة من (13) فقرة، وبُعد الموازنة الراسمالية ومكوّنة من (11) فقرة.

تم اعتماد سلّم (ليكرت) الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من 1.00 - 2.33 قليلة

من 2.34 - 3.67 متوسطة

من 3.68 - 5.00 كبيرة

وهكذا

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحدّ الأعلى للمقياس (5) - الحدّ الأدنى للمقياس (1)

عدد الفئات المطلوبة (3)

$$1.33 = \frac{5-1}{3}$$

ومن ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

3.6 صدق وثبات أداة الدراسة

- صدق المحكمين

قام الباحث بالاعتماد على استبانة قام بتطويرها من خلال الرجوع إلى الدراسات ذات

الصلة، وقام الباحث بتطوير استبانة لخدمة أغراض هذه الدراسة؛ وذلك من خلال الرجوع إلى

الدراسات السابقة في نفس المجال؛ وللتحقّق من صدق أداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على

مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وقد بلغ عدد المحكمين (6) وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

(1) مدى ملائمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

(2) مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.

(3) اقتراح فقرات جديدة ملائمة.

وبعد الاطلاع على اقتراحات المحكمين وملاحظاتهم، قام الباحث بالأخذ بتوجيهاتهم بإجراء التعديلات التي تم اقتراحها، وأُجريت التعديلات المطلوبة على الاستبانة قبل توزيعها على أفراد عينة الدراسة.

صدق البناء:

لاستخراج دلالات صدق البناء للمقياس، استخرجت معاملات ارتباط فقرات المقياس مع الدرجة الكلية، إذ تم تحليل فقرات المقياس وحساب معامل ارتباط كل فقرة من الفقرات، حيث أن معامل الارتباط هنا يمثل دلالة للصدق بالنسبة لكل فقرة في صورة معامل ارتباط بين كل فقرة وبين الدرجة الكلية من جهة، وبين كل فقرة وبين ارتباطها بالمجال الذي تنتمي إليه، وبين كل مجال والدرجة الكلية من جهة أخرى، وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرات مع الأداة ككل ما بين (0.40-0.84)، ومع المجال (0.41-0.93).

- ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار بتطبيق المقياس ومن ثم تم احتساب معامل كرونباخ ألفا بين تقديراتهم.

جدول (1)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا

| الاتساق الداخلي | ثبات الإعادة | المجال |
|--------------------------------|--------------|-------------------------------------|
| المحور الأول : خصائص الشركة | | |
| 0.91 | 0.90 | خصائص الشركة |
| المحور الثاني: تطبيق الموازنات | | |
| 0.88 | 0.88 | المجال الأول: الموازنة التشغيلية. |
| 0.91 | 0.93 | المجال الثاني: الموازنة النقدية. |
| 0.95 | 0.97 | المجال الثالث: الموازنة الرأسمالية. |
| 0.93 | 0.92 | الكلي |

تم احتساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، يستخدم ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) لحساب معاملات الموثوقية لأدوات المسح التي تستخدم مجموعات الاستجابة من نوع مقياس ليكرت سواء كان ثلاثي أو الخماسي أو السباعي، حيث يقدر ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) مدى موثوقية استجابات الأداة (الاستبيان) تم تقييمها بواسطة الموضوعات التي تشير إلى ثبات الأدوات. تتراوح قيمة ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) من صفر إلى واحد مع ارتفاع القيم التي تشير إلى أن العناصر تقيس البعد نفسه. في المقابل، إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) منخفضة (بالقرب من 0)، فهذا

يعني أن بعض العناصر أو كلها لا تقاس بنفس البعد. ومن الممكن أن تكون هناك أرقام سالبة أيضاً، حيث يشير الرقم السالب إلى وجود خطأ ما في البيانات، القيم ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) المقبولة تكون 0.70 وما فوق جيدة.

ويعرف ريتز (2010) الثبات على مقياس الدقة بأنها قدرة الأداة على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس على نفس الشخص عدّة مرات في نفس الظروف. والثبات في أغلب حالاته هو معامل ارتباط، ويقصد به مدى ارتباط قراءات نتائج القياس المتكررة. وفي كثير من الأبحاث التي يتم فيها استخدام أداة قياس لأول مرة، يتم تجربتها على أشخاص بعينهم ثم يعاد تجربتها على نفس الأشخاص مرة أخرى، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بين نتائج القياس في المرة الأولى مع مثيلتها في المرة التالية، وهو عبارة عن أحد المقاييس العالمية التي تستخدم في قياس مستوى الاتساق الداخلي لأدوات الدراسة المستخدمة لجمع البيانات وكذلك تحليلها يتم حساب معامل ثبات ألفا كرونباخ باستخدام برنامج (SPSS) والذي من خلاله نحسب معامل التمييز لكل سؤال إذ يتم حذف السؤال الذي معامل تمييزه ضعيف أو سالب يقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة، هي: قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية، والصدق ببساطة هو أن تقيس أسئلة الاستبانة أو الاختبار ما وضعت لقياسه أي يقيس فعلاً الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها (السيد، 2015)، والجدول رقم (1) يبيّن معامل الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة وفق معادلة كرونباخ ألفا وثبات الإعادة للأداة ككل واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

3.7 أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تم الإستعانة ببعض الأساليب الإحصائية الملائمة في برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) إصدار (26) بهدف

معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية التي سيتم تطبيقها وبالتحديد سيتم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- 1) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات.
- 2) معامل الارتباط (R) تحديد العلاقة بين المتغيرات واختبار (T) لتحليل المعنوية.
- 3) الانحدار البسيط، وتحليل التباين (ANOVA) لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، واستخدام اختبار (F) لتحديد معنوية التأثير.
- 4) معامل التحديد (R) لتحديد تغيّر المتغيرات التابعة.

الفصل الرابع

النتائج واختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

النتائج واختبار فرضيات الدراسة

4.1 تمهيد

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج وفقاً لأسئلة وفرضيات وبناءً على البيانات التي تم الحصول عليها باستبانة الدراسة لاختبار "أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في القطاع الصناعية دراسة ميدانية في الشركات العاملة في منطقة القسطل".

4.2 وصف خصائص عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية وفقاً لخصائص عينة الدراسة.

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية حسب خصائص عينة الدراسة:

| المتغير | الفئات | التكرار | النسبة |
|---------------|---------------------|---------|--------|
| العمر | أقل من 25 سنة | 16 | %13 |
| | 25- أقل من 35 سنة | 49 | %39 |
| | 35- أقل من 45 سنة | 33 | %27 |
| | 45- أقل من 55 سنة | 18 | %14 |
| | 55 سنة فأكثر | 9 | %7 |
| | المجموع | 125 | %100 |
| المؤهل العلمي | دبلوم متوسط فما دون | 4 | %3 |

| | | | |
|-------------|------------|----------------------|---------------------------------------|
| %78 | 97 | بكالوريوس | |
| %7 | 9 | دبلوم عالٍ | |
| %10 | 13 | ماجستير | |
| %2 | 2 | دكتوراه | |
| %100 | 125 | المجموع | |
| %48 | 60 | محاسبة | التخصص العلمي |
| %24 | 30 | إدارة أعمال | |
| %16 | 20 | علوم مالية ومصرفية | |
| %12 | 15 | اقتصاد | |
| %100 | 125 | المجموع | |
| %6 | 7 | مدير مالي | المركز الوظيفي |
| %10 | 13 | مساعد مدير مالي | |
| %67 | 84 | محاسب مالي | |
| %6 | 8 | محاسب إداري | |
| %11 | 13 | محاسب تكاليف | |
| %100 | 125 | المجموع | |
| %18 | 22 | أقل من 5 سنوات | سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية |
| %47 | 59 | 5- أقل من 10 سنوات | |
| %21 | 26 | 10 - أقل من 15 سنوات | |
| %14 | 18 | 15- أقل من 20 سنوات | |
| %100 | 125 | المجموع | |
| %38 | 5 | CPA | الشهادات المهنية الحاصل عليها |
| %16 | 2 | CMA | |
| %46 | 6 | JCPA | |
| %100 | 13 | المجموع | |

تبيّن من الجدول رقم (2)

- بحسب متغيّر **العمر** بأن نسبة المستجيبين من كانت أعمارهم (25- أقل من 35 سنة) نسبتهم (39%)، أما من كانت أعمارهم (35- أقل من 45 سنة) فكانت نسبتهم أقل وبواقع (27%)، أما من كانت أعمارهم (45- أقل من 55 سنة) فكانت نسبتهم (14%)، ومن كانت أعمارهم (أقل من 25 سنة) كانت نسبتهم (13%)، وجاءت بالمرتبة الأخيرة من كانت أعمارهم (55 سنة فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (7%)، وعليه فإن نسبة من كانت أعمارهم (25- أقل من 35 سنة) هي أكبر نسبة وهذا يدل على أن الشركات الصناعية تهتمّ بعنصر الشباب وبشكل كبير، والاستفادة من طموحهم وقدرتهم العالية على العمل.
- أمّا بالنسبة إلى متغيّر **المؤهل العلمي** فإن الذين كانت مؤهلاتهم العلمية درجة البكالوريوس كانت عالية وبواقع (78%)، وتلاههم حملة الماجستير وبواقع (10%)، أما حملة الدكتوراة بواقع (2%)، أما من كانت مؤهلاتهم العلمية بدرجة دبلوم عالٍ فكانت نسبتهم (7%) وأما من كان مؤهّلهم دبلوماً متوسطاً فما دون فكانت نسبتهم (3%)، هذا يدل بأن الوظائف كانت من نصيب حملة البكالوريوس وتعزى تلك النتيجة نظراً لأن حملة البكالوريوس هم النسبة الأكبر في الأردن.
- وعند النظر إلى **التخصّص العلمي** فإن من كانوا يحملون تخصص محاسبة قد حصلوا على أعلى نسبة وكانت نسبتهم (48%)، ثم تلاهم تخصّص إدارة أعمال فكانت نسبتهم (24%)، وأقل نسبة ممن يحملون تخصص اقتصاد وبواقع (12%)، وتعزى تلك النتيجة لأن طبيعة الأعمال الخاصة بهذه الدراسة تتركز وبشكل كبير على من يحملون تخصص المحاسبة.

- أما متغير **المركز الوظيفي** فمن كان مركزهم الوظيفي محاسبًا ماليًا كانت نسبة الاستجابة عالية بنسبة (67%)، ومن كان مركزهم الوظيفي محاسبًا إداريًا وبنسبة (6%)، ومن كان مركزهم الوظيفي محاسب تكاليف وبنسبة (11%)، أما من مركزهم الوظيفي مدير مالي ومساعد مدير مالي فكانت نسبتهم (6%)، وذلك لأن أغلب العاملين في الشركات الصناعية وبحسب عينة الدراسة كانوا من المحاسبين بشتى مسمياتهم الوظيفية.
- أما متغير **سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية** فمن كانت خدمتهم الوظيفية (5- أقل من 10 سنوات) كانت نسبة الاستجابة عالية بنسبة (47%)، ومن كانت خدمتهم الوظيفية (10- أقل من 15 سنوات) وبنسبة (21%)، ومن كانت خدمتهم الوظيفية (15- أقل من 20 سنوات) وبنسبة (14%)، أما من كانت خدمتهم الوظيفية (25 سنة فأكثر) فكانت نسبتهم (12%)، ويعزى ذلك إلى أن الشركات الصناعية تهتم بعنصر الشباب واكتسابهم للخبرات في نفس المؤسسة لمواكبة طبيعة أعمال الشركة وتطويرها.
- أما متغير **الشهادات المهنية الحاصل عليها** فمن كانت شهاداتهم المهنية (CPA) كانت نسبة الاستجابة عالية بنسبة (38%)، ومن كانت شهاداتهم المهنية (CMA) وبنسبة (16%)، ومن كانت شهاداتهم المهنية (JCPA) وبنسبة (46%)، ويعزى ذلك إلى أن الشركات الصناعية تهتم بالشهادات المهنية للمحاسبين والإدارات المالية وذلك لتوظيف الخبرات الأكاديمية في المجال الوظيفي.

4.3 وصف متغيرات الدراسة:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج التحليل وفقاً للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والتي هي عبارة عن مستوى موافقة أفراد عينة الدراسة في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية، وقد استخدم التحليل الإحصائي الوصفي فيها، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

4.3.1 المتغير المستقل (خصائص الشركة)

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإحصائية الشركات الصناعية في منطقة القسطل، كما هو مبين في الجدول رقم (3)

جدول (3)

التكرارات والنسب المئوية حسب خصائص الشركة

| المتغير | الفئات | التكرار | النسبة |
|--------------|------------------------|---------|--------|
| هيكل الملكية | فردية | 85 | 68% |
| | عائلية | 40 | 32% |
| | المجموع | 125 | 100% |
| نوع الشركة | صناعات كيميائية | 5 | 4% |
| | صناعات إلكترونية | 10 | 8% |
| | صناعات غذائية | 45 | 36% |
| | صناعات ورقية | 8 | 6% |
| | صناعات دوائية | 4 | 3% |
| | صناعات إنشائية | 7 | 6% |
| | صناعات المعدات والآلات | 5 | 4% |

| | | | |
|----------------------------|------------|-------------|------------|
| صناعات الطاقة والاستدامة | 6 | 5% | |
| صناعات معدنية | 4 | 3% | |
| صناعات كهربائية | 5 | 4% | |
| صناعات الخشب | 4 | 3% | |
| أخرى | 21 | 12% | |
| المجموع | 125 | 100% | |
| كبرى | 35 | 28% | حجم الشركة |
| متوسطة | 58 | 46% | |
| صغيرة | 32 | 26% | |
| المجموع | 125 | 100% | |
| أقل من 5 سنوات | 35 | 28% | عمر الشركة |
| 5- أقل من 10 سنوات | 45 | 36% | |
| من 10 سنوات- أقل من 15 سنة | 15 | 12% | |
| 15 سنة فأكثر | 30 | 24% | |
| المجموع | 125 | 100% | |

يتبين من الجدول رقم (3) ان متغير هيكل الملكية تم تقسيمه الى ملكية فردية ونسبتها (68%) اما الملكية العائلية (32%)، أما متغير نوع الشركة فقد تم تقسيمه الى صناعات كيمياوية ونسبتها (4%)، أما الصناعات الالكترونية نسبتها (8%)، الصناعات الغذائية (36%)، الصناعات الورقية (6%)، الصناعات الدوائية (3%)، الصناعات الانشائية (6%)، وصناعات المعدات والالات (4%)، وصناعات الطاقة والاستدامة نسبتها (5%)، وصناعات معدنية (3%)، صناعات كهربائية (4%)، صناعات الخشب (3%)، والصناعات الاخرى (12%).

أما متغير حجم الشركة الكبيرة كانت نسبتها (28%)، والمتوسطة نسبتها (46%)، والصغيرة نسبتها (26%).

أما متغير عمر الشركة فان نتغير (اقل من 5 سنوات) حصل على نسبة (28%)، اما (5-اقل من 10 سنوات) حصلت على (36%)، و(من 10 سنوات - اقل من 15 سنة) حصلت على (12%)، واما (15 سنة فاكثر) حصلت على (24%).

4.3.2 المتغير التابع (الموازنات)

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات مجال الموازنات بأبعادها (التشغيلية، النقدية، الرأسمالية) في الشركات الصناعية في منطقة القسطل، كما هو مبين في الجدول رقم (4)

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات المتغير التابعة مرتبة تنازلياً حسب

المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | المتغيرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|--------|-------|------------|-----------------|-------------------|--------|
| 1 | 2 | التشغيلية | 3.59 | 0.79 | كبيرة |
| 2 | 1 | النقدية | 3.57 | 0.855 | كبيرة |
| 3 | 3 | الرأسمالية | 3.56 | 0.924 | متوسط |

يبين الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.56-3.59)، حيث جاء متغير التشغيلية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.59)، بينما جاء متغير النقدية متوسطاً حسابياً بلغ (3.57) ومتغير الرأسمالية في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.56).

ولكي يتضح مستوى مجال الموازنات بشكل مفصل، فقد قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات كل بعد بشكل منفرد كما هو موضّح في الجزء الآتي:

النتائج المتعلقة بالموازنات التشغيلية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الموازنات التشغيلية في الشركات الصناعية في منطقة القسطل، كما هو مبين بالجدول رقم (5).

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة بمجال الموازنات التشغيلية مرتبة

تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|--------|-------|---|-----------------|-------------------|--------|
| 7 | 1 | تطبق شركتكم نظام تكاليف معياري (أي تقديري لعناصر التكاليف والإيرادات). | 2.24 | 1.88 | ضعيفة |
| 1 | 2 | تقوم شركتكم بإعداد موازنة المبيعات. | 3.69 | 1.033 | كبيرة |
| 3 | 3 | تقوم الشركة بإعداد موازنة للإنتاج المتوقع. | 3.63 | 1.043 | متوسطة |
| 8 | 4 | يتم أخذ ظروف العمل بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات التشغيلية. | 2.92 | 1.85 | متوسطة |
| 4 | 5 | يتم إعداد موازنة المشتريات من المواد المباشرة. | 3.60 | 1.005 | متوسطة |
| 9 | 6 | تهتم إدارة الشركة بتقدير جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة عند إعداد الموازنة. | 2.95 | 1.98 | متوسطة |
| 2 | 7 | تقوم الشركة بإعداد موازنة الأجر المباشرة. | 3.64 | .958 | متوسطة |
| 10 | 8 | تعدّ الشركة بياناتها لسنة لاحقة على شكل موازنات. | 3.50 | 1.90 | متوسطة |

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|----------------------|-------|--|-----------------|-------------------|--------|
| 5 | 9 | يتم إعداد موازنة للتكاليف الصناعية غير المباشرة. | 3.51 | 1.011 | متوسطة |
| 12 | 10 | يتضمن نظام الموازنات التشغيلية معالجة المقترحات لتحسين مستوى الأداء. | 2.80 | 1.98 | متوسطة |
| 6 | 11 | تقوم الشركة بإعداد موازنة المصاريف التشغيلية (الإدارية التسويقية). | 3.46 | 1.005 | متوسطة |
| 11 | 12 | هناك محددات داخلية لاستخدام نظام الموازنات. | 2.70 | 1.93 | متوسطة |
| المتوسط العام | | | 3.59 | | |

يبين الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.24-3.69)، جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على: "تقوم شركتكم بإعداد موازنة المبيعات" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.69) وانحراف معياري (1.033)، بينما جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على: "تقوم الشركة بإعداد موازنة الأجور المباشرة" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (0.958)، بينما جاءت الفقرة رقم (1) ونصها: "تطبق شركتكم نظام تكاليف معياري أي تقديري لعناصر التكاليف والإيرادات" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.24) وانحراف معياري (1.88).

النتائج المتعلقة بالموازنات النقدية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات الموازنات النقدية في الشركات الصناعية في منطقة القسطل، كما هو مبين بالجدول رقم (6).

جدول (6)

المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلقة في الموازنات النقدية مرتبة تنازلياً
حسب المتوسّطات الحسابية

| الدرجة | الانحراف المعياري | المتوسّط الحسابي | الفقرات | الرقم | الرتبة |
|--------|-------------------|------------------|---|-------|--------|
| كبيرة | .886 | 3.89 | تقوم شركتكم بإعداد الموازنة النقدية. | 13 | 1 |
| متوسطة | 1.043 | 3.48 | تقوم الشركة بتقدير المقبوضات النقدية المتوقّعة للفترة القادمة. | 14 | 9 |
| كبيرة | .944 | 3.71 | يتم تقدير المدفوعات النقدية المتوقّعة للفترة القادمة. | 15 | 5 |
| كبيرة | .878 | 3.85 | تقوم الشركة بحصر الفائض أو العجز النقدي المتوقّع. | 16 | 2 |
| متوسطة | 1.033 | 3.52 | في حال وجود عجز نقدي متوقّع، تقوم شركتكم بتحديد طرق تغطيته. | 17 | 8 |
| متوسطة | 1.011 | 3.59 | عند وجود فائض نقدي متوقّع، تقوم الشركة بدراسة سبل استثماره مستقبلاً. | 18 | 6 |
| كبيرة | 1.039 | 3.74 | يتم تحديد المدّة التي ستعدّ عنها الموازنة النقدية. | 19 | 3 |
| متوسطة | 1.043 | 3.31 | يتمّ تقدير حجم التدفّقات النقدية الداخلة للشركة وتوقيت الحصول عليها. | 20 | 12 |
| متوسطة | 1.005 | 3.43 | يتمّ تقدير حجم التدفّقات النقدية الخارجية وتوقيت صرفها. | 21 | 10 |
| متوسطة | 1.005 | 3.29 | يتمّ تقدير صافي التدفّقات النقدية من خلال طرح التدفّقات النقدية الخارجة من التدفّقات النقدية الداخلة. | 22 | 13 |
| متوسطة | 1.033 | 3.58 | يتمّ تحديد الحدّ الأدنى من النقدية الواجب الاحتفاظ بها. | 23 | 7 |
| متوسطة | .979 | 3.39 | يتمّ التنبؤ بالاحتياجات المالية اللازمة للاحتفاظ بالحد الأدنى من النقدية وتحديد الفترة التي تحتاج | 24 | 11 |

| الدرجة | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | الفقرات | الرقم | الرتبة |
|--------|-------------------|-----------------|--|-------|--------|
| | | | فيها الشركة إلى نقدية. | | |
| ضعيفة | .969 | 2.31 | يتم معالجة الانحرافات الجوهرية بين النقدية الفعلية والمخطط لها مسبقاً. | 25 | 4 |
| 3.57 | | | المتوسط العام | | |

يبين الجدول (6) أنّ المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.29-3.89)، حيث جاءت الفقرة رقم (13) والتي تنصّ على: "تقوم شركتكم بإعداد الموازنة النقدية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.89) وانحراف معياري (.886)، بينما جاءت الفقرة رقم (16) والتي تنصّ على: "تقوم الشركة بحصر الفائض أو العجز النقدي المتوقع" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (.878)، بينما جاءت الفقرة رقم (19) التي تنصّ على: " يتم تحديد المدّة التي ستعدّ عنها الموازنة النقدية" بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (1.039)، بينما جاءت الفقرة رقم (25) ونصّها: "يتم معالجة الانحرافات الجوهرية بين النقدية الفعلية والمخطّط لها مسبقاً" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.31) وانحراف معياري (.969).

النتائج المتعلقة الموازنات الرأسمالية:

تمّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عيّنة الدراسة عن فقرات الموازنات الرأسمالية في الشركات الصناعية في منطقة القسطل، كما هو مبين بالجدول رقم (7).

جدول (7)

المتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات المتعلّقة بمجال الاستجابة الموازنات

الراسمالية مرتبة تنازلياً حسب المتوسّطات الحسابية

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسّط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|--------|-------|---|------------------|-------------------|---------|
| 10 | 26 | تقوم الشركة بدراسة الاقتراحات المقدّمة من المستويات الإدارية المختلفة. | 2.25 | 1.35 | ضعيفة |
| 1 | 27 | تستخدم الشركة طرق علمية للمفاضلة بين البدائل المقترحة. | 3.71 | .979 | كبيرة |
| 11 | 28 | يتم استخدام معدّل العائد الداخلي لتقييم الاقتراحات. | 3.21 | 1.40 | متوسّطة |
| 2 | 29 | يتم استخدام مقياس معدل العائد على الاستثمار لتقييم الاقتراحات. | 3.65 | 1.024 | متوسطة |
| 9 | 30 | تستخدم الشركة صافي القيمة الحالية للتدفّقات النقدية للمفاضلة بين البدائل. | 3.31 | 1.011 | متوسّطة |
| 6 | 31 | تستخدم الشركة فترة الاسترداد للمفاضلة بين البدائل. | 3.49 | 1.032 | متوسّطة |
| 4 | 32 | يتمّ التعرف على مشاريع الاستثمارات الرأسمالية المختلفة والتميز بينها لمعرفة تلك المشاريع التي تخدم أهداف الشركة وإستراتيجياتها. | 3.55 | 1.005 | متوسّطة |
| 8 | 33 | يتم إجراء دراسة أولية للبدائل وتقييمها لتحديد الأفضل من بينها لإخضاعها لدراسات أكثر تفصيلاً. | 3.39 | 1.005 | متوسّطة |
| 7 | 34 | يتم تجميع معلومات عن التكاليف والإيرادات المتوقّعة لكل بديل من البدائل المختلفة مثل قيمة المبيعات المتوقّعة والتكلفة المتغيرة للوحدة. | 3.44 | 1.043 | متوسّطة |
| 3 | 35 | يتم تحديد مصادر التمويل للمشروع الذي يتم اختياره وتحديد الطريقة الأفضل للتمويل واتباعها. | 3.59 | 1.044 | متوسّطة |
| 5 | 36 | يتم تنفيذ ومراقبة وتقييم الاستثمارات الرأسمالية بالمقارنة الفعلية للنتائج مع ما هو مخطّط له في | 3.50 | 1.028 | متوسّطة |

| الرتبة | الرقم | الفقرات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة |
|---------------|-------|-----------|-----------------|-------------------|--------|
| | | الموازنة. | | | |
| المتوسط العام | | | 3.56 | | |

يبين الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية كانت مرتفعة وقد تراوحت ما بين (2.25-3.71) وبانحرافات معيارية تراوحت (1.35-1.40) حيث جاءت الفقرة رقم (27) والتي تنص على: "تستخدم الشركة طرقاً علمية للمفاضلة بين البدائل المقترحة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.71) وانحراف معياري (0.979)، بينما جاءت الفقرة رقم (29) والتي تنص على: "يتم استخدام مقياس معدل العائد على الاستثمار لتقييم الاقتراحات" في المرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.65) وانحراف معياري (1.024)، بينما جاءت الفقرة رقم (28) ونصّها: "تقوم الشركة بدراسة الاقتراحات المقدمّة من المستويات الإدارية المختلفة" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (1.35).

4.4 اختبار فرضيات الدراسة:

قام الباحث بإجراء اختبار التباين (ANOVA) والانحدار البسيط لأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) أثر لخصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية، كما هو مبين أدناه.

4.4.1 النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية

لا يوجد أثر لخصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة

القسطل الصناعية

ولفحص هذه الفرضية أجرى الباحث تحليل الانحدار المتعدد وذلك من أجل بيان أثر

خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل

الصناعية والنتيجة كما يلي:

الجدول (8)

جدول ملخص للفرضية الرئيسية ككل^b (Model Summary)

| النموذج | R | R square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---------|--------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | 0.750 ^a | 0.620 | 0.625 | 0.26745 |

يوضح الجدول (8) أنّ قيمة معامل الارتباط للمتغير المستقلّ (خصائص الشركة)،

والمتغير (الموازنات) بلغت (0.750^a). وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.620).

اختبار الانحدار المتعدد:

يوضّح الجدول (9) تحليل التباين ANOVA وذلك كما يلي:

الجدول (9)

تحليل التباين ANOVA خاص بالفرضية الرئيسية

| النموذج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|---------|---------------|----------------|-------------|----------------|--------|-------|
| 1 | Regression | 19.332 | 5 | 4.830 | 67.520 | 0.000 |
| | Residual | 10.872 | 151 | 0.071 | | |
| | Total | 30.204 | 156 | | | |

يوضح الجدول (9) قيمة F كانت (67.520)، وأن مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ (0.00) أي أنه أصغر من (0.05) وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي أن هناك أثراً لخصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم استعماله جيد وكاف.

أما معاملات الانحدار المتعدّد فقد تم عرضها في الجدول (10):

يشير الجدول (10) إلى قيم معاملات الانحدار وكما هو موضح بالآتي:

الجدول (10)

جدول المعاملات خاصّ بالمتغير المستقل ككل^a (Coefficient)

| العنصر | المعامل B | الخطأ المعياري | Beta | T | Sig. | Tolerance | VIF |
|--------------|-----------|----------------|-------|-------|-------|-----------|-------|
| خصائص الشركة | .245 | 0.056 | 0.417 | 4.281 | 0.000 | 0.247 | 4.031 |

يبين من الجدول (10) أنّ بعد خصائص الشركة له أثر دال إحصائيًا في مستوى دلالة (0.00) وهو أقلّ من (0.05).

وللتأكد من عدم وجود ارتباط داخلي عالٍ بين عناصر المتغير المستقل (Multicollinearity) تمّ استخراج معامل تضخم التباين (VIF)، وكذلك التباين المسموح به (Tolerance) لبعده المتغير المستقل، ووجد أن VIF أصغر من 5 وبالتالي فلا يوجد ارتباط بين المتغير المستقل وبذلك أمكن استخدام الانحدار المتعدد.

4.4.2 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر لخاصية نوع نشاط الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

ولفحص هذه الفرضية أجرى الباحث تحليل الانحدار المتعدد وذلك من أجل بيان أثر خاصية نوع نشاط الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية وذلك عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) والنتيجة كما يلي:

الجدول (11)

جدول ملخص النموذج خاص ببعده (نوع نشاط) (Model Summary)

| Std. Error of the Estimate | Adjusted R Square | R square | R | النموذج |
|----------------------------|-------------------|----------|--------------------|---------|
| 0.34271 | 0.556 | 0.443 | 0.681 ^a | 1 |

يبين الجدول (11) أنّ قيمة معامل الارتباط للمتغير (نوع نشاط)، بلغت قيمته (0.681^a) . إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.443)، أي أنّ النموذج فسّر 68.1% من التباين الكلي أما الباقي يفسّر بعوامل أخرى. وهذا يدلّ على ارتباط عالٍ جداً.

اختبار الانحدار المتعدّد:

يوضّح الجدول (12) تحليل التباين ANOVA وذلك كما يلي:

الجدول (12)

تحليل التباين ANOVA خاص بالبعد (نوع نشاط)

| النموذج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|---------|---------------|----------------|-------------|----------------|--------|--------------------|
| 1 | Regression | 23.549 | 3.247 | 5.792 | 70.712 | 0.000 ^a |
| | Residual | 17.518 | 151 | 0.123 | | |
| | المجموع | 41.067 | 154 | | | |

يوضّح الجدول (12) أنّ مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ (0.00) أي أنه أصغر من (0.05) وبذلك تمّ رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي: أنّ هناك أثراً لخاصية نوع نشاط الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

أمّا معاملات الانحدار المتعدد فقد تمّ عرضها في الجدول (13):

يشير الجدول (13) إلى قيم معاملات الانحدار وكما هو موضّح بالآتي:

الجدول (13)

جدول المعاملات خاصّ بالبعد (نوع النشاط) ^a (Coefficient)

| العنصر | المعامل B | الخطأ المعياري | Beta | T | Sig. |
|---------------------|-----------|----------------|-------|-------|-------|
| الموازنات التطبيقية | 0.042 | 0.063 | 0.376 | 7.010 | *0.00 |

يبين الجدول (13) أنّ البعد (نوع النشاط) قد بلغ مستوى الدلالة له (0.000) أي أن له أثراً دالاً إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05).

ويشير الجدول إلى وجود أثر لخاصية نوع نشاط الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية ، إذ بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (F المحسوبة) والبالغة (70.712) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (0.443)، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثل أيضاً معنوية هذا النموذج. وتشير قيمة (R^2) والبالغة (0.463) إلى أثر لخاصية نوع نشاط الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

وبناء على ما سبق فإنه يتبين لدينا بأنه يوجد أثر لخاصية نوع نشاط الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

4.4.3 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر لخاصية عُمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية

لتأكيد نتيجة الفرضية الفرعية الثانية تمّ احتساب تحليل الانحدار البسيط لا يوجد أثر لخاصية عُمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية حسب الجدول رقم (14)

الجدول (14)

جدول ملخص النموذج خاصّ بالبعد (عمر الشركة)^b (Model Summary)

| النموذج | R | R square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---------|-------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | 0.515 | 0.244 | 0.399 | 0.37527 |

يوضح الجدول (14) أنّ قيمة معامل الارتباط للمتغير عُمر الشركة بلغت قيمته (0.514). إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.244)، أي أنّ النموذج فسر 51.5% من التباين الكلي.

اختبار الانحدار المتعدد:

يبين الجدول (15) تحليل التباين ANOVA وذلك كما يلي:

الجدول (15)

تحليل التباين ANOVA خاص بالبعد (عُمر الشركة)

| النموذج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|---------|---------------|----------------|-------------|----------------|--------|--------------------|
| 1 | Regression | 15.065 | 3.245 | 3.765 | 29.478 | 0.000 ^a |
| | Residual | 21.416 | 153 | 0.142 | | |
| | المجموع | 36.481 | 156 | | | |

يبين الجدول (15) قيمة F كانت (29.478)، وأن مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ (0.00) أي أنه أصغر من (0.05)، وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهي: أن هناك لا يوجد أثر لخاصية عُمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

أما معاملات الانحدار المتعدد فقد تم عرضها في الجدول (16):

يشير الجدول (16) إلى قيم معاملات الانحدار، كما هو موضَّح بالآتي:

الجدول (16)

جدول المعاملات خاص بالبعد (عُمر الشركة) ^a (Coefficient)

| Sig. | T | Beta | المعامل B | | العنصر |
|-------|-------|-------|----------------|-----------|---------------------|
| | | | الخطأ المعياري | المعامل B | |
| *0.00 | 5.823 | 0.369 | 0.092 | 0.042 | الموازنات التطبيقية |

يبين الجدول (16) أنّ خاصية (عُمر الشركة) له أثر دالٌّ إحصائيًّا بمستوى دلالة (0.00) وهو أقل من (0.05).

وتشير الجداول إلى أنّه لا يوجد أثر لخاصية عُمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية، إذ بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (F المحسوبة) والبالغة (29.478) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.60) عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) وهو ما يمثّل أيضاً معنوية هذا الأنموذج. وتشير قيمة (R^2) والبالغة (0.244) إلى وجود أثر لخاصية عُمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية قد فسّرت ما نسبته (26.4%).

4.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر لخاصية حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

ولفحص هذه الفرضية أجرى الباحث تحليل الانحدار البسيط والمتعدد وذلك من أجل بيان أثر خاصية حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

الجدول (17)

جدول ملخّص النموذج خاصّ بالبعد (حجم الشركة)^b (Model Summary)

| Std. Error of the Estimate | Adjusted R Square | R square | R | النموذج |
|----------------------------|-------------------|----------|--------------------|---------|
| 0.364 | 0.573 | 0.243 | 0.512 ^a | 1 |

يوضح الجدول (17) أنّ قيمة معامل الارتباط للبعد (حجم الشركة) بلغت قيمته (0.513) . إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.243)، أي أنّ النموذج فسّر 51.2% من التباين الكلي.

اختبار الانحدار المتعدّد:

يوضّح الجدول (18) تحليل التباين ANOVA وذلك كما يلي:

الجدول (18)

تحليل التباين ANOVA خاص بالبعد (حجم الشركة)

| النموذج ج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|-----------|---------------|----------------|-------------|----------------|--------|--------------------|
| 1 | Regression | 28.087 | 3.243 | 7.020 | 29.462 | 0.000 ^a |
| | Residual | 19.959 | 153 | 0.132 | | |
| | المجموع | 48.046 | 156 | | | |

يبين الجدول (18) قيمة F كانت (29.462)، وأنّ مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ (0.00)، أي أنّه أصغر من (0.05) وبذلك تمّ رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهي:

أنّ هناك أثرًا لخاصية حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

أمّا معاملات الانحدار المتعدّد فقد تمّ عرضها في الجدول (19):

يشير الجدول (19) إلى قيم معاملات الانحدار وكما هو موضّح بالآتي:

الجدول (19)

جدول المعاملات خاصّ بالبعد (حجم الشركة) ^a (Coefficient)

| Sig. | T | Beta | المعامل B | | العنصر |
|-------|-------|-------|----------------|-----------|------------|
| | | | الخطأ المعياري | المعامل B | |
| 0.000 | 5.812 | 0.370 | 0.087 | 0.595 | الموازانات |

يبين الجدول (19) أنّ العنصر (حجم الشركة) له أثر دالّ إحصائياً بمستوى دلالة (0.00) وهو أقل من (0.05).

وتشير الجداول بأعلاه إلى وجود أثر لخاصية حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية، إذ بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما ظهر من خلال قيمة (F المحسوبة) والبالغة (29.462) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (2.60)، عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) وهو ما يمثّل أيضاً معنوية هذا الأنموذج. وتشير قيمة (R^2) والبالغة (0.243) إلى أثر لخاصية حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية فقد فسّرت ما نسبته (26.3%).

وبناء على ما سبق فإنه تبين وجود أثر لخاصية حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

4.4.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر لخاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية

ولفحص هذه الفرضية أجرى الباحث تحليل الانحدار البسيط والمتعدّد وذلك من أجل بيان أثر خاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

الجدول (20)

جدول ملخص النموذج خاصّ بالبعد (هيكل ملكية)^b (Model Summary)

| النموذج | R | R square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---------|--------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1 | 0.521 ^a | 0.253 | 0.530 | 0.354 |

يوضح الجدول (20) أنّ قيمة معامل الارتباط للبعد (هيكل ملكية) بلغت قيمته (0.521^a). إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.253)، أي أنّ النموذج فسّر 52.1% من التباين الكلي.

اختبار الانحدار المتعدّد:

يبين الجدول (21) تحليل التباين ANOVA وذلك كما يلي:

الجدول (21)

تحليل التباين ANOVA خاص بالبعد (هيكل الملكية)

| النموذج ج | مصدر البيانات | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | F | Sig |
|-----------|---------------|----------------|-------------|----------------|--------|--------------------|
| 1 | Regression | 28.086 | 3.247 | 7.022 | 29.475 | 0.000 ^a |
| | Residual | 19.965 | 153 | 0.133 | | |
| | المجموع | 48.051 | 156 | | | |

يبين الجدول (21) قيمة F كانت (29.475)، وأن مستوى الدلالة الإحصائية قد بلغ (0.00) أي أنه أصغر من (0.05) وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي أن هناك أثرًا لخاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

أما معاملات الانحدار المتعدّد فقد تم عرضها في الجدول (22):

يشير الجدول (22) إلى قيم معاملات الانحدار وكما هو موضّح بالآتي:

الجدول (22)

جدول المعاملات خاص بالبعد (هيكل الملكية) ^a (Coefficient)

| Sig. | T | Beta | المعامل B | | العنصر |
|-------|-------|-------|----------------|-----------|-----------|
| | | | الخطأ المعياري | المعامل B | |
| 0.000 | 5.815 | 0.374 | 0.092 | 0.598 | الموازنات |

يبين الجدول (22) أنّ العنصر (هيكل الملكية) له أثر دال إحصائيًا بمستوى دلالة

(0.00) وهو أقل من (0.05)

وتشير الجداول إلى وجود أثر لخاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في

الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية، إذ بلغ مستوى الدلالة (0.00) كما

ظهر من خلال قيمة (F المحسوبة) والبالغة (29.475) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة

(2.60)، عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، وهو ما يمثّل أيضًا معنوية هذا النموذج. وتشير قيمة

(R²) والبالغة (0.253) إلى وجود أثر لخاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في

الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية قد فسّرت ما نسبته (27.1%)

وبناءً على ما سبق فإنّه تبين وجود أثر لخاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في

الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي تمّ التوصل إليها بعد التحليل الإحصائي للبيانات بهدف التحقق من فرضيات الدراسة، ومن ثمّ تقديم مجموعة من التوصيات للجهات المعنية.

5.1 مناقشة النتائج

5.1.1 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية

والتي تنصّ على: "لا يوجد أثر لخصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية"

تبيّن بعد الإجابة عن مجالات تطبيق الموازنات بأنّ هناك درجة ارتباط عالية وهناك أثر لخصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية ولفحص هذه الفرضية أجرى الباحث تحليل الانحدار المتعدّد وذلك من أجل بيان أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية

5.1.2 مناقشة النتائج المتعلقة الفرضية الفرعية الأولى:

والتي تنصّ على: "لا يوجد أثر لخاصية نوع نشاط الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية".

تبيّن بعد الإجابة عن مجال تطبيق الموازنات وهو نوع نشاط الشركة، بأنّ هناك درجة ارتباط عالية وهناك أثر نوع نشاط الشركة في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية ولفحص هذه الفرضية أجرى الباحث تحليل الانحدار المتعدّد وذلك من أجل بيان أثر نوع الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية وبناءً على ما سبق فإنّه يتبيّن لدينا بأنّه يوجد أثر لخاصية نوع نشاط الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية. ويعزو الباحث ذلك إلى أنّ نوع الشركة لها دور كبير في تطبيق الموازنات وأنواع الموازنات المطبقة.

5.1.3 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية:

والتي تنصّ على: "لا يوجد أثر لخاصية عمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية".

تبيّن بعد الإجابة عن مجال تطبيق الموازنات وهو عمر الشركات، بأنّ هناك درجة ارتباط عالية وهناك أثر لعمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية ولفحص هذه الفرضية أجرى الباحث تحليل الانحدار المتعدّد وذلك من أجل بيان أثر عمر الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية ويعزو الباحث هذه النتيجة

إلى خاصية عُمر الشركة تلعب دوراً محورياً في تطبيق الموازنات إذ إنّ عمر الشركة يدل على كبر هذه الشركة وأقدميتها وقدرتها على التعامل في تطبيق الموازنات.

5.1.4 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة

والتي تنصّ على: "لا يوجد أثر لخاصية حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية".

تبيّن بعد الإجابة عن مجال حجم الشركات في تطبيق الموازنات، بأنّ هناك درجة ارتباط عالية وهناك أثر حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية ولفحص هذه الفرضية أجرى الباحث تحليل الانحدار المتعدّد وذلك من أجل بيان أثر حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية وبناءً على ما سبق فإنّه تبيّن وجود أثر لخاصية حجم الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أهميّة حجم الشركة الكبير في عملية تطبيق الموازنات والتي بدورها تعمل على تنظيم الموازنات إذ إنّ حجم الشركة ينعكس على كمية الكادر والخبرة المتوافرة لديهم في تطبيق الموازنات.

5.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة

والتي تنصّ على: "لا يوجد أثر لخاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية".

تبيّن بعد الإجابة عن مجال هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات، بأنّ هناك درجة ارتباط عالية وهناك أثر هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية ولفحص هذه الفرضية أجرى الباحث تحليل الانحدار المتعدّد وذلك من أجل بيان أثر هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية وبناءً على ما سبق فإنّه تبيّن وجد أثر لخاصية هيكل ملكية الشركات في تطبيق الموازنات في الشركات الصناعية العاملة في منطقة القسطل الصناعية، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى هيكل الملكية الخاصّ بالشركة له انعكاس إيجابيّ على تطبيق الموازنات نظراً لتنسيق الهيكل الذي بدوره يعمل على وجود لديهم أقسام مخصّصة وكادر مخصّص وظيفته فقط تطبيق الموازنات بجميع أنواعها.

5.2 التوصيات:

يوصي الباحث بعد النتائج التي توصل إليها إلى ما يلي:

1. الاهتمام بتطبيق نظام التكاليف المعياري (الانحرافات) في الشركات الصناعية في منطقة القسطل.
2. التركيز أكثر على معالجة الانحرافات الجوهرية بين النقدية الفعلية والمخطط لها مسبقاً في الشركات الصناعية في منطقة القسطل.
3. ضرورة قيام الشركات الصناعية في منطقة القسطل بدراسة الاقتراحات المقدمة من المستويات الإدارية المختلفة.
4. مراعاة الأسس العلمية والعملية السليمة في إعداد وتنفيذ ومتابعة تنفيذ الموازنات من قبل الشركات الصناعية في منطقة القسطل.

المراجع

المراجع العربية

إبراهيم، رشا (2014) دور الموازنات التخطيطية أداة التخطيط ورقابة وتحفيز في تقييم الأداء:

دراسة حالة جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط،

عمان، الأردن.

أبو حشيش، خليل عواد (2015) المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، الطبعة الأولى،

دار وائل للنشر.

الإسماعيل، جابر. (2018). المالية للقيادة: أفضل الممارسات المالية للقيادة وكبار التنفيذيين.

سلطنة عمان: دار الكتب العلمية.

بقيلة، بسان وعكور، سامر. (2018). أثر خصائص الشركات وإدارة الأرباح على القيمة السوقية:

دليل في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي. مجلة الجامعة

الإسلامية للدراسات الاقتصادية، (2) 265، 235-26.

بن زاوي، نسرين. (2016). استخدام الموازنات الرأسمالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، عمان:

دار وائل للنشر والتوزيع.

التكريتي، اسماعيل يحيى (2017) محاسبة التكاليف المتقدمة (قضايا معاصرة)، الطبعة الاولى،

دار الحامد.

الجنابي، عظيم. (2018). أساس الاستحقاق المحاسبي ودوره في إعداد وتحديد أولويات الموازنة التخطيطية للحكومات المحلية: دراسة تطبيقية في محافظة القادسية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة*، (2)602، 9-623.

جودة، عبد الحكيم العطار، كايد. (2019). مدى تطبيق الموازنات التخطيطية في البنوك العاملة في الأردن وأثره في الربحية، *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، (1)25، 21-32.

الجوعاني، سعد. (2016). اثر كفاءة الموازنات النقدية في الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركة مصافي الشمال في العراق، *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد*، (12)35، 123-132.

حامد، حواء والحاج، صالح. (2016). دور التخطيط الإستراتيجي في أداء الموارد البشرية في المصارف السودانية. *مجلة العلوم والتكنولوجيا*، (2)17، 210-220.

الحسناوي، أسماء. (2018). تطبيقات المحاسبة على أساس الأنشطة في إعداد الموازنات التشغيلية في القطاع الصحي الحكومي- بحث تطبيقي في دائرة صحة محافظة ذي قار. *مجلة جامعة ذي قار*، (1)13، 10-38.

حسين، رحمن. (2016). *الصناعة ونشأتها وتطورها*. بغداد: دار القادسية للنشر والتوزيع.

حماد، طارق عبد العال، (2015) *الموازنات التخطيطية (نظرة متكاملة)*، الدار الجامعية، الإبراهيمية - جمهورية مصر العربية.

الحناوي، محمد صالح ومصطفى، نهال فريد وقرياقص، رسمية زكي (2011) *أساسيات الإدارة المالية*، الدار الجامعية الإسكندرية. الطبعة الأولى.

خصاونة، محمد. (2010). اساسيات الإدارة المالية، عمان: دار الفكر للنشر.

الذهبي، جليلة عيدان (2015) ضرورة تطوير إعداد الموازنات في ضوء التغيرات الاستراتيجية للوحدات الاقتصادية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة بغداد.

الرجبي، " محمد تيسير "عبد الحكيم، (2014) المحاسبة الإدارية"الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن

رحاطة، نادين النسور، بلال. (2019). دور عوامل النجاح للموازنات التخطيطية في تحسين الأداء المالي للمنظمات الخاصة العاملة في قطاع الاتصالات في الاردن لعام 2013-2015، مجلة الإدارة المالية، 2(1)، 23-32.

الزعبي، هيثم محمد (2014) الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة الأردن. الطبعة الأولى.

سبيل، آدم. (2017). الموازنات الراسمالية ودورها في ترشيد القرارات الاستثمارية/ دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية بمدينة الفاشر بولاية دارفور. السودان.

الشيخلي، أشواق عبد الرحمن عبد الوهاب (2015) مدى فاعلية نظام التخطيط- البرمجة - الموازنة وانعكاسه على النظام المحاسبي الحكومي- دراسة تطبيقية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.

صالح، خالص صافي (2013) تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسات الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر. الطبعة الثانية.

الطيب، محمد رفيق (2015) مدخل للتسيير أساسيات، وظائف، تقنيات. ووظائف المسير وتقنيات التسيير، الجزء 2. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

عبدالرحمن، يحيى وشما، سارة. (2018). أثر بعض خصائص الشركات في مستوى الإفصاح الطوعي في سوق أوظيفي للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. (4)39، 211-288.

عدوان، ناصر دادي (2018) اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة الجزائر. الطبعة الأولى. العصار، رشاد والأخرس، عاطف والشريف، عليان والهنيني، إيمان والجعبري، أحمد (2011) الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع عمان. الطبعة الأولى.

عليان، زيد. (2010). مدة أهمية استخدام الموازنة التخطيطية في التخطيط والرقابة وتقييم الأداء في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عليوة، سيد (2015) الإدارة المالية الحديثة" مكتبة جزيرة الورد. الطبعة الأولى.

عليوي، نشأت. (2019). أثر الرفع المالي في الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

فركوس، محمد (2011) الموازنات التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

الفضل، مؤيد محمد ونور، عبد الناصر إبراهيم والراوي، عبد الخالق مطلق (2017) المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الميسرة.

محمد، بهاء ومسير، رباب. (2018). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الموازنة الرأس مالية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 1(2)، 1-18.

مسمح، باسل. (2018). أثر هيكل الملكية في الأداء المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (دراسة تطبيقية). رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

موسى، شقيري وصافي، وليد. (2009). قياس كفاءة سوق عمان المالي من خلال تأثير حجم الشركة في العائد والمخاطر. كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 1(17)، 23-31.

نوري، رسل. (2018). قياس ربحية الشركة باستخدام المؤشرات المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، العراق.

- Barr, M. J., & mcclellan, G. S. (2018). **Budgets and Financial Management in Higher Education**. John Wiley & Sons.
- Bennouna, K. Meredith, G. Marchant, T. (2018). Improved Capital Budgeting Decision Making: Evidence from Canada, **Management Decision**, 48(2), 225-247.
- Fayzui, R., Wahyudi, I. (2016). The Effect of Firm and Stock Characteristics on stock Returns: Stock Market Crask Analysis. **The journal of Finance and Data Science**, 1(2): 1120124.
- Graeme, w and Scarborough Helen. (2015).(n.d) **Australian Government Budget Balance Numbers: The Hybrid Nature of Public Sectore Accrual**, Accounting Research Journal.
- Idris, I; Bala, H. (2015). Firm's Specific Characteristics and Stock MarketReturns: (Evidence from Listed Food and Beverages Firms in Nigeria). **Journal of Finance and Accounting**, 1(6): 16-20.
- Jiang, C. Chen, H. Huang, Y. (2017). Capital Expenditures and corporatearnings Evidence from the Taiwan Stock Exchange, **Managerial Finance**, 32(11), 853-861.
- Kerm, I. (2015). The Effect of the Cash Budget on the Financial Planning of Companies in the Future. **Urban Institute**, 12(2), 202-467.
- Kung, F. (2014). An Examination of the Relationships Amongbudget Emphasis, Budget planning Models and Performance, **Management Decision**, 51(1): 120-140.

Minai, B., Mun, M.P. (2014). Budget Adequacy and Organizational commitment: Their role in the Relationship Between Budget participation and Managerial Performance, 2nd International Conference on Management, **Economics and Finance Proceeding**: 243-255.

Ritter, N.L. (2010). **Understanding a Widely Misunderstood Statistic: Cronbach's α** . Paper presented at the annual meeting of the **Southwest Educational Research Association**, New Orleans, February 18, 2010

Zaltsman, Tedoro Ariel, (2019) "**The Role of Monitoring and Evaluation in the Budgetary Process**: Insights from a Study of Chile's Performance- Based Budgeting System.

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة

جامعة الإسراء

كلية الأعمال

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقوم الباحث بدراسة بعنوان " أثر خصائص الشركات في تطبيق الموازنات في القطاع الصناعي - دراسة ميدانية في الشركات العاملة في منطقة القسطل"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الإسراء.

ولذا نرجو الإجابة عن أسئلة الاستبانة بكل موضوعية وذلك لغايات البحث العلمي، إذ سيتم التعامل مع الإجابات بكل سرية.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث: فراس سلمان الرقبان

الإيميل: frasalrqban@gmail.com

رقم الهاتف: 0790843467

القسم الأول البيانات الشخصية:

• العمر:

- أقل من 25 سنة 25- أقل من 35 سنة 35- أقل من 45 سنة
 45- أقل من 55 سنة 55 سنة فأكثر

• المؤهل العلمي:

- دبلوم متوسط فما دون دبلوم عالٍ بكالوريوس
 ماجستير دكتوراة أي مؤهل علمي آخر

• التخصص العلمي

- محاسبة إدارة أعمال
 علوم مالية ومصرفية اقتصاد أي تخصص آخر

• المركز الوظيفي

- مدير مالي مساعد مدير مالي محاسب مالي
 محاسب إداري محاسب تكاليف أي مركز آخر

• سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية

- أقل من 5 سنوات 5- أقل من 10 سنوات 10 - أقل من 15 سنوات
 15- أقل من 20 سنوات 25 سنة فأكثر

• الشهادات المهنية الحاصل عليها

- CPA CMA JCPA أخرى اذكرها

القسم الثاني خصائص الشركة:

• هيكل الملكية:

فردية عائلية أخرى

• نوع الشركة:

صناعات كيميائية صناعات إلكترونية صناعات غذائية
صناعات ورقية صناعات دوائية صناعات إنشائية
صناعات المعدات والآلات صناعات الطاقة والاستدامة
صناعات معدنية صناعات كهربائية صناعات الخشب
أخرى

• حجم الشركة:

متوسطة صغيرة

• عمر الشركة

أقل من 5 سنوات 5- أقل من 10 سنوات
10 سنوات- أقل من 15 سنة 15 سنة فأكثر

القسم الثالث : محور تطبيق الموازنات

| الرقم | الفقرات | موافق بشدة | موافق | محايد | معارض | معارض بشدة |
|----------------------------|---|---------------|-------|-------|-------|---------------|
| الموازنات التشغيلية | | | | | | |
| 1 | تطبق شركتكم نظام تكاليف معياري (أي تقديري لعناصر التكاليف والإيرادات). | | | | | |
| 2 | تقوم شركتكم بإعداد موازنة المبيعات. | | | | | |
| 3 | تقوم الشركة بإعداد موازنة للإنتاج المتوقع. | | | | | |
| 4 | يتم أخذ ظروف العمل بعين الاعتبار عند إعداد الموازنات التشغيلية. | | | | | |
| 5 | يتم إعداد موازنة المشتريات من المواد المباشرة. | | | | | |
| 6 | تهتم إدارة الشركة بتقدير جميع التكاليف المباشرة وغير المباشرة عند إعداد الموازنة. | | | | | |
| 7 | تقوم الشركة بإعداد موازنة الأجر المباشرة. | | | | | |
| 8 | تعدّ الشركة بياناتها لسنة لاحقة على شكل موازنات. | | | | | |
| 9 | يتمّ إعداد موازنة للتكاليف الصناعية غير المباشرة. | | | | | |
| 10 | يتضمّن نظام الموازنات التشغيلية معالجة المقترحات لتحسين مستوى الأداء. | | | | | |
| 11 | تقوم الشركة بإعداد موازنة المصاريف التشغيلية (الإدارية التسويقية). | | | | | |
| 12 | هناك محدّدات داخلية لاستخدام نظام الموازنات. | | | | | |
| الموازنة النقدية | | | | | | |
| 13 | تقوم شركتكم بإعداد الموازنة النقدية. | | | | | |
| 14 | تقوم الشركة بتقدير المقبوضات النقدية المتوقعة للفترة القادمة. | | | | | |
| 15 | يتم تقدير المدفوعات النقدية المتوقعة للفترة القادمة. | | | | | |
| 16 | تقوم الشركة بحصر الفائض أو العجز النقدي المتوقع. | | | | | |
| 17 | في حال وجود عجز نقدي متوقّع، تقوم شركتكم بتحديد | | | | | |

| | | | | | |
|----------------------------|--|--|--|--|---|
| | | | | | طرق تغطيته. |
| | | | | | 18 عند وجود فائض نقدي متوقع، تقوم الشركة بدراسة سبل استثماره مستقبلاً. |
| | | | | | 19 يتم تحديد المدة التي ستعد عنها الموازنة النقدية. |
| | | | | | 20 يتم تقدير حجم التدفقات النقدية الداخلة للشركة وتوقيت الحصول عليها. |
| | | | | | 21 يتم تقدير حجم التدفقات النقدية الخارجية وتوقيت صرفها. |
| | | | | | 22 يتم تقدير صافي التدفقات النقدية من خلال طرح التدفقات النقدية الخارجة من التدفقات النقدية الداخلة. |
| | | | | | 23 يتم تحديد الحد الأدنى من النقدية الواجب الاحتفاظ بها. |
| | | | | | 24 يتم التنبؤ بالاحتياجات المالية اللازمة للاحتفاظ بالحد الأدنى من النقدية، وتحديد الفترة التي تحتاج فيها الشركة إلى نقدية. |
| | | | | | 25 يتم معالجة الانحرافات الجوهرية بين النقدية الفعلية والمخططة لها مسبقاً. |
| الموازنة الرأسمالية | | | | | |
| | | | | | 26 تقوم الشركة بدراسة الاقتراحات المقّمة من المستويات الإدارية المختلفة. |
| | | | | | 27 تستخدم الشركة طرق علمية للمفاضلة بين البدائل المقترحة. |
| | | | | | 28 يتم استخدام معدل العائد الداخلي لتقييم الاقتراحات. |
| | | | | | 29 يتم استخدام مقياس معدل العائد على الاستثمار لتقييم الاقتراحات. |
| | | | | | 30 تستخدم الشركة صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمفاضلة بين البدائل. |
| | | | | | 31 تستخدم الشركة فترة الاسترداد للمفاضلة بين البدائل. |
| | | | | | 32 يتم التعرف إلى مشاريع الاستثمارات الرأسمالية المختلفة |

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|
| | | | | | والتمييز بينها لمعرفة تلك المشاريع التي تخدم أهداف الشركة وإستراتيجياتها. |
| | | | | | 33 يتم إجراء دراسة أولية للبدائل وتقييمها لتحديد الأفضل من بينها لإخضاعها لدراسات أكثر تفصيلاً. |
| | | | | | 34 يتم تجميع معلومات عن التكاليف والإيرادات المتوقعة لكل بديل من البدائل المختلفة مثل قيمة المبيعات المتوقعة والتكلفة المتغيرة للوحدة. |
| | | | | | 35 يتم تحديد مصادر التمويل للمشروع الذي يتم اختياره وتحديد الطريقة الأفضل للتمويل واتّباعها. |
| | | | | | 36 يتم تنفيذ ومراقبة وتقييم الاستثمارات الرأسمالية بالمقارنة الفعلية للنتائج مع ما هو مخطّط له في الموازنة. |

ملحق (2)

قائمة باسماء المحكمين

| الرتبة | الجامعة | الاسم | الرقم |
|-------------|-------------------------------|----------------------------|-------|
| أستاذ | جامعة الإسراء | أ.د. عبدالخالق مطلق الراوي | 1 |
| أستاذ | جامعة آل البيت | أ.د. غسان فلاح المطارنة | 2 |
| أستاذ | جامعة العلوم التطبيقية الخاصة | أ.د. صالح خليل العقدة | 3 |
| أستاذ | جامعة الزيتونة الخاصة | أ.د. محمد إبراهيم النوايسة | 4 |
| أستاذ مشارك | جامعة الإسراء | الدكتور هيثم إدريس مبيضين | 5 |
| أستاذ مشارك | جامعة الشرق الأوسط | الدكتور عبدالله الدعاس | 6 |
| أستاذ مشارك | جامعة البلقاء التطبيقية | الدكتور رأفت سلامة | 7 |

The Effect of Companies Characteristics in Implementing Budgets in the Industrial Sector - a Field Study in Companies Operating in the Qastal Region

Prepared By

Firas Salman Al-Raqban

Supervisor

Prof. Abdul Hakim Judeh

Abstract

This study aimed to demonstrate the effect of companies' characteristics on implementing budgets in industrial companies operating in the Qastal region. It also aimed to identify the types of budgets applied in the industrial companies operating in the Al-Qastal Industrial Zone.

The study adopted the analytical descriptive method to study the phenomenon and test the hypotheses. A questionnaire was used that consisted of a group of paragraphs to infer the study variables. The study targeted the 200 industrial companies in the Qastal region. The questionnaires were distributed to all companies and just one questionnaire for each company, from which (137) questionnaires were received, and (125) questionnaires were accepted for analysis. A set of statistical methods and tests were used in the study using the Data Analysis Program (SPSS 26) .

The study found a set of results, the most important of which are: that there is an effect of the characteristics of companies in the application of budgets in the industrial companies operating in Al-Qastal Industrial Zone, and the presence of an effect of the characteristic of the size of companies and the type of companies' activity and the property of the ownership structure of companies in the application of budgets in industrial companies operating in the industrial area of Al-Qastal, and the lack of The existence of an effect of the age characteristics of the companies in the application of budgets in the industrial companies operating in the Al-Qastal industrial area.

In light of these results, the researcher recommends paying attention to applying the standard cost system (deviations) in industrial companies in the Qastal region, and focusing more on addressing the fundamental deviations between actual and previously planned cash in industrial companies in the Qastal region, and the need for industrial companies in the Qastal region to study the suggestions Submitted by the various administrative levels.